الأسئلة العلميّة لفضيلة الشّيخ

المختار بن أحمد محمود الجكني الشّنقيطي

أجاب عليها فضيلة الشّيخ الدكتور
محمّد بن سيدي الحبيب الشّنقيطي
الأستاذ بجامعة أمّ القرى
مكة المكرمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأسئلة العلمية لفضيلة الشيخ
المختار بن أحمد محمود الجكني الشنقيطي

أجاب عليها فضيلة الشيخ الدكتور
محمد بن سيدي الحبيب الشنقيطي
الأستاذ بجامعة أم القرى
مكة المكرمة

تقديم

بين أيديكم الطبعة الثانية من كتاب الأسئلة العلمية لوالدي فضيلة الشيخ المختار أحمد محمود الشنقيطي رحمه الله، حيث أُصدرت الطبعة الأولى عام ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، وقد جاء بها بعض الأخطاء المطبعية؛ والتي قام فضيلة الشيخ الدكتور محمد بن سيدي الحبيب الشنقيطي بتصحيحها قبل وفاته رحمه الله.

وعندما شرعت في طباعة الطبعة الثانية طلبت من ابنته ليلى لمعرفتها بخط والدها رحمه الله لتصحيح الأخطاء المطبعية والتي جُمعت في حدود ثلاث صفحات، وقامت مشكورة بذلك.

أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذه الطبعة المنقحة؛ أختي الكريمة السيدة مريم المختار أحمد محمود الشنقيطي، وأخي المهندس حامد المختار أحمد محمود الشنقيطي وجميع من ساعد وساهم في هذا العمل المبارك إن شاء الله، ورحم الله الوالد الشيخ المختار أحمد محمود الشنقيطي، ورحم الله الشيخ الدكتور محمد بن سيدي الحبيب الشنقيطي، ورحم الله أخي الأستاذ عمر المختار أحمد محمود الشنقيطي، والمسلمين والمسلمات، وجمعنا بهم في الفردوس الأعلى من الجنة. إنه سميع مجيب..

ابن المؤلف

محمود المختار أحمد محمود الشنقيطي

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه وكل من بإحسان تلاه أما بعد:

فقد بلغني أن شيخاً جليلاً يتعرض لذمي في كتاباته الرسمية ولم يطلعه الله تعالى على شيء من نقائصي الكثيرة، إلا أنه قال إني معلم صبيان، ولعله لم يطّلع على أني معلم رجال أيضاً ولو ترك هو التكبر أيضاً وجاءني لعلّمته، فإنه محتاج إلى من يعلمه العلم ويفهمه إياه، مع أني راضٍ أن أعلّمه العلم مجاناً كما هو عادتي مع الرجال الكبار من تلامذتي، ومستعد أيضاً أن أسقيه شاياً أخضر مغربياً ومستعد لما تيسر من مقدماته.

مع أني أعتذر لصديقنا المحترم بأني سمعت في الآثار أن تعليم الصغار لكتاب الله يطفىء غضب الله. وأنا محتاج لما يطفىء عني غضب الله وأيضاً آخذ بسبب هذا التعليم مرتباً يبعدني عن ذل المسألة وقد قال سيدنا علي كرم الله وجهه:

لايَنقصُ الكامِلَ مِنْ كمالهِ   ما جرَّ منْ نَفعٍ على عيالِه

فأنا لله الحمد، عزيز النفس لا أسأل أحداً ولا أحرج أحداً ولا أقف على باب أحد، كما قال الإمام الشافعي رضي الله عنه:

فَلا ذا يَراني جالِساً بِطَريقِه   ولا ذَا يراني واقِفاً عِنْدَ بابهِ

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن يأخذ أحدكم حَبْلهُ ثم يغدو إلى الجبل فيحتطب فيبيع فيأكل ويتصدق، خير له من أن يسأل الناس (رواه البخاري ومسلم والنسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه) وقد روي الحديث بطرق هذه أصحها وقد رأيت مهنة تعليم الصبيان والكبار أحسن من مهنة السؤال، فأخذت مهنة التعليم وتركت مهنة السؤال لغيري.

وليعلم حبيبنا الشيخ أنَّي ما بدأته بسوء بل بدأني هو والبادي أظلم. وقد قال جد لي من العلماء الشعراء تعرض له بعض معاصريه من قصيدة له:

ماذا تَقولُ لِمنْ أمْسَى يُخاطِرُني   منْ خَاطَرَ البُزَلَ لمْ يأمنْ منَ الخَطرِ
وكانَ عَهدي بمنْ سالمْتُ مغْتنِماً   مني مُسالمةَ والدهرُ ذو غِيرِ

وقد أخبرت أنك أيها الأخ المحترم تسأل الله أن تُلقى عليك مسائل علمية أمام أناس تفهم العلم ليهلك من هلك عن بيّنة ويحيى من حي عن بينة، وقد استجاب الله إلى سؤالك فها أنا أُلقي عليك مسائل علمية بحتة، ليس فيها لغز

ولا مكدر، إلا أنها تحتاج لمن يفهم العلم مثل حضرتك، فهي سهلة عليك وقدرها مائة وإحدى وعشرون. وسأرسل نسخاً من هذه الأسئلة إلى الدوائر الرسمية وإلى التجار العظماء لينتشر صيتك عندهم وتكبر في أعينهم.

واعلم أنك إن أجبت عن هذه المسائل فأنت أخونا، نأخذ منك في مسائل العلم ونعطيك، فإن عجزت عن الجواب في هذه المسائل فقد سقطت مكانتك عندنا معاشر المنسوبين إلى العلم فلا نرد عليك ولا نعترف بك.

والآن نبدأ في الغاية متوكلين على الله تعالى:

لغة العلم

أ ـ تقول أنك أنت عالم طبعاً ولفظ (علم) يطلق عند العلماء على معان فنرجو:

(١) أن تبيّن لنا هذه المعاني.

(٢) أن تبيّن معنى العلم عند المناطقة ومن أي مقولة هو عندهم، فحضرتك لا بد أن تكون عالماً بالمقولات لأنك عالم عظيم.

(٣) أن تبيّن لنا معنى العلم عند الأصوليين.

(٤) أن تبيّن لنا تعريف العلم القديم وتعلقه ـ والخلاف الجاري بين العلماء في التعلق. (الوسيط ص ٢٨)

علم الكلام

ب ـ نرجو من حضرتك أن تبيّن لنا :

(١) تعريف كل صفة من صفات الله تعالى على حدتها .

(٢) إلى كم قسم تنقسم هذه الصفات .

(٣) الصفات الوجوديات .

(٤) الصفات العدميات .

(٥) الصفات التي لا وجودية ولا عدمية .

(٦) الصفات التي لها تعلق .

(٧) الصفات التي لا تعلق لها .

علم المنطق

ج ـ نرجو من الأستاذ الوحيد أن يبيّن لنا :

(١) حد الحد أي المعرف .

(٢) إلى كم قسم تنقسم المعرفات .

(٣) أسماء أنواع المعرفات .

(٤) التام منها والناقص .

(٥) تعريف القضية وهل يدخل كلام الله تعالى في التعريف وضّح ما تقول .

(٦) إلى كم قسم تنقسم القضايا.

(٧) إلى كم ينتهي عدد أنواع القضايا.

(٨) عدد الكليات.

(٩) تعريف كل كلية على حدتها.

(١٠) الكل وعلى ما يطلق.

(١١) الكلية وعلى ما يُطلَقُ أي من الحكم.

(١٢) معنى الكلي.

(١٣) أقسام نسبة الألفاظ للمعاني، وتشرح كل قسم شرحاً وافياً لتنتفع من علومك المسلمون.

علم الأصول

د ـ نرجو أن تبيّن لنا:

(١) حد العام.

(٢) أدوات العموم.

(٣) العام المخصوص.

(٤) العام المراد به الخصوص.

(٥) العام الباقي على عمومه.

(٦) المجمل ومثل له هو وما قبله. أمثلة من الآيات القرآنية.

(٧) المبين.

(٨) الخاص.

(٩) أدوات التخصيص.

(١٠) النص.

(١١) الظاهر.

(١٢) أقسام المجتهد.

(١٣) حد الاجتهاد.

(١٤) تعريف القياس.

(١٥) ما هو الاستصحاب.

(١٦) كيفية ترتيب الأدلة.

(١٧) كيفية ما يفعل في التعارض بين الأدلة.

علم الفقه

هـ ـ نرجو من حضرة أخينا المحترم أن يبيّن لنا:

(١) معنى الفقه وهل هو إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت أم غيرها.

(٢) معنى الصلاة لغةً.

(٣) معناها اصطلاحاً وشرعاً.

(٤) اشتقاقها.

(٥) حكمة مشروعيتها.

(٦) زمن مشروعيتها.

(٧) حكمها.

(٨) فضلها.

(٩) معنى الزكاة لغةً.

(١٠) معناها اصطلاحاً.

(١١) حكمة مشروعيتها.

(١٢) شرع الصوم لأجل خمس خصال فما هي تلك الخصال.

علم البلاغة

و ـ نرجو من حضرة أخينا المحترم أن يبيّن لنا:

(١) معنى فصاحة المغرد.

(٢) فصاحة الكلام.

(٣) فصاحة المتكلم.

(٤) بلاغة الكلام.

(٥) المجاز العقلي وملابساته.

(٦) ما في قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ٢]، وما في قوله تعالى: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]،

من أوجه البلاغة.

(٧) ما في قوله تعالى: ﴿يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحًا﴾ [غافر: ٣٦]، من أوجه البلاغة.

(٨) المجاز المفرد.

(٩) الاستعارة التصريحية.

(١٠) الاستعارة المكنية.

(١١) الاستعارة التخيلية.

(١٢) المجاز المركب.

(١٣) المجاز المرسل.

(١٤) الاستعارة الأصلية.

(١٥) الاستعارة التبعية.

(١٦) الاستعارة المرشحة.

(١٧) الاستعارة المجردة.

(١٨) لَمَ سمِّيَ المجاز المرسل مرسلاً.

(١٩) حد التشبيه.

(٢٠) أركان التشبيه.

(٢١) مثل لطرفي التشبيه.

(٢٢) مثل لطرفي التشبيه إذا كانا معنويين.

(٢٣) الكناية.

(٢٤) الفرق بين المجاز والكناية.

علم النحو

ز ـ للنحو لغةً خمسة معان نرجو من حضرة المحترم:

(١) أن يبيّنها لنا.

(٢) معنى النحو اصطلاحاً.

(٣) للإعراب لغة معان نرجو أن يبيّنها لنا.

(٤) الإعراب اصطلاحاً.

(٥) الإعراب اللفظي.

(٦) الإعراب المعنوي.

(٧) البناء اللفظي.

(٨) البناء المعنوي.

(٩) إذا قلنا مثلاً لفظة (زيد) ولم تسند إليها شيئاً فما إعرابها وهل هي معربة أو مبنية ـ بيّن ما تقول:

(١٠) للمفرد معان مختلفة في أبواب النحو فبيّن تلك المعاني وأبوابها.

(١١) المواضع التي يستتر فيها الفاعل وجوباً.

(١٢) المواضع التي يستتر فيها جوازاً.

(١٣) ما معنى الاستتار جوازاً ووجوباً.

(١٤) إعراب قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩].

(١٥) إعراب قول النعمان بن المنذر «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه».

(١٦) إعراب قول الشاعر:

حنّتْ نَوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوارا جنت

(١٧) الفرق بين الضمير المنفصل وضمير الفصل.

(١٨) ما إعراب ضمير الفصل.

(١٩) أين التراكيب التي يخبر فيها بالخبر المعرف عن المبتدأ المنكر.

(٢٠) المواضع التي يجب فيها حذف الخبر.

(٢١) التراكيب التي يجب فيها حذف المبتدأ.

علم الصرف

ج - نرجو من حضرة المحترم أن يبيّن لنا :

(١) حد الصرف.

(٢) ما يدخله الصرف من الألفاظ.

(٣) ما لا يدخله الصرف من الألفاظ.

(٤) الصحيح من الأفعال.

(٥)المعتل من الأفعال.

(٦) المختلف فيه منها.

(٧) معنى الاعتلال.

(٨) معنى الإعلال.

(٩) مثل لنا للفيف من الأفعال وما هو.

(١٠) مثل لنا للأجوف.

(١١) مثل لنا للناقص.

(١٢) مثل لنا للفعل المثال.

(١٣) نريد من حضرتك أن تبيّن لنا إسم المصدر وأنواعه.

(١٤) ما يقاس فيه فتح العين في المفعل.

(١٥) ما يقاس فيه كسر العين في المفعل.

(١٦) كم يحتمل المفعل من الأوجه في الثلاثي.

(١٧) كم يحتمل من الأوجه فيما زاد على الثلاثي.

(١٨) ما ينقاس فيه كسر العين من فعل بالفتح في المضارع.

(١٩) ما ينقاس فيه ضم العين في المضارع.

المختار الشنقيطي

أجب على هذه الأسئلة في ظرف يومين وإلا فيعد التأخير اعترافاً منك بالعجز.

في ١٥/ ٤/ ١٩٤٧م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

فإن المختار بن أحمد محمود الجكني ثم الموساني أحد العلماء البارعين في كثير من علوم الشرع والعلوم الشرعية وكان مقيماً في الأردن وكان من الأمر أن بعض المنتسبين للعلم هناك حصل منه انتقاص للمختار المذكور وازدراء به فما كان من المختار إلا أن وضع هذه الأسئلة العلمية الشاملة للكثير من العلوم الشرعية وعلوم الشرع وأرسلها إليه وقال:

إن أجبت على هذه الأسئلة في خلال يومين ثبت أن ما تدّعيه حق، وإن عجزت عن الإجابة عليها فلا تنتسب بعد ذلك للعلم والحق. إنها أسئلة دقيقة علمية برهنت على أن واضعها له اليد الطولى في العلم، وكانت هذه الأسئلة في مكتبته في عمان حتى أخذها أولاده وقدموا بها هنا، وقد

أرسل لي أحد أولاده هذه الأسئلة لحسن ظنه بي يريد الإجابة عليها ولم أستطع دفعه، فاستخرت الله تعالى وشرعت في الإجابة عليها؛ مع علمي بجهلي وقلة بضاعتي. ولكني توكلت على الله، وأرجو منه العون على الإجابة عليها وأن يجعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع بها الجيل الناشىء. فهي إن شاء الله إذا تمت الإجابة عليها، وطبعت في كتاب صغير الحجم بعنوان **الأسئلة العلمية والإجابة عليها** أو نحو ذلك استفاد منها طلبة العلم المُبتَدِءُون والمنتهون فهي شملت علم الكلام، وعلم المنطق، وعلم الأصول، وعلم الفقه، وعلم البلاغة، وعلم النحو، وعلم الصرف. مع أسئلة عامة بدأ بها السائل.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

محمد بن سيدي الحبيب

رحمه الله
واسكنه فسيح جناته

أسئلة عامة

لغة العلم

السؤال الأول: كلمة علم تطلق عند العلماء على معان نرجو أن تبيّن لنا هذه المعاني؟

الجواب: العلم يطلق على إدراك الشيء بحقيقته، ويطلق على اليقين ونور يقذفه الله في قلب من يحب، ويطلق على المعرفة، وقيل إن العلم إدراك الكلي والمركب، والمعرفة تقال لإدراك الجزئي أو البسيط ومن هنا يقال: عرفت الله ولا يقال علمته، ويطلق العلم على مجموع مسائل وأصول كلية تجمعها جهة واحدة كعلم الكلام، وعلم النحو، وعلم الحديث ونحو ذلك.

السؤال الثاني: بيّن معنى العلم عند المناطقة ومن أي مقولة هو عندهم؟ فحضرتك لا بد أن تكون عالماً بالمقولات لأنك عالم عظيم.

الجواب: العلم عند المناطقة أعني العلم الحادث هو الإدراك المطلق، سواء أكان تصديقاً أم شكاً أم وهماً أم ظناً أو يقيناً وهو أربعة أنواع.

لأنه: إما تصور، أو تصديق، وكل منهما إما ضروري أو نظري، والتصور هو إدراك الشيء دون حكم عليه، والتصديق إدراكه مع الحكم عليه، والعلم من مقولة الكيف هذا هو الظاهر وإذا نظرنا إليه من ناحية تعدد أفراده ومسائله صح أن يطلق عليه أنه من مقولة الكم والله أعلم، فالموجودات الحادثة تنقسم إلى جواهر وأعراض فالجوهر هو ما يقوم بذاته، أي لا يحتاج في وجوده إلى شيء آخر يقوم به كالأجسام والجوهر، عندهم قسمان: جوهر فرد وهو الذي لا يقبل التجزئة، والقسم الثاني هو الموجود المركب من جوهرين فأكثر. ويقبل التجزئة ولو في التصور الذهني فقط فالجواهر تدخل تحت المقولة الأولى، وأما العرض فهو ما يقوم بغيره أي لا يوجد إلا صفة من صفات الذات كالعلم مثلاً لا يوجد إلا متصفة به ذات. فمن هنا صار علم الحادث من القسم الثاني الذي هو الأعراض. والأعراض تنقسم إلى المقولات التسع بعد الجوهر.

الجوهر، الكم، الأين، المتى، الوضع، الملك، الإضافة، أن يفعل، أن ينفعل، فالعلم من إحدى هذه التسع وتقدم أنه من الكيف ويصح جعله من الكم باعتبار تعدد أجزائه، وعلى كل حال هو نوع العرض وليس من الجوهر.

السؤال الثالث: بيّن لنا معنى العلم عند الأصوليين؟

الجواب: العلم عند الأصوليين هو إدراك الشيء مع القضاء، أي الحكم الجازم الذي لا يقبل التغير. ومعنى الحكم إدراك النسبة واقعة أو ليست بواقعة والمعنى أن الحكم بنسبة المحمول إلى الموضوع إذا كان جازماً لا يمكن تغيره ولا التشكيك فيه بحال، كالحكم بأن الواحد نصف الإثنين وأن الكل أكبر من الجزء يسمى في اصطلاح الأصوليين علماً.

السؤال الرابع: بيّن لنا تعريف العلم القديم وتعلقه والخلاف الجاري بين العلماء في التعلق؟

الجواب: علم الله تعالى صفة من صفاته ينكشف بها المعلوم على ما هو به انكشافاً لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه والمراد بالمعلوم كل ما يصح أن يعلم وهو كل واجب وكل مستحيل وكل جائز ومعنى الانكشاف الاتضاح الذي لا خفاء معه، مع أن الله تعالى كل الأشياء متضحة له لم يتقدم ذلك الاتضاح خفاء وهذا يخرج الظن والشك والوهم فإن الإحتمال القائم فيها يمنع من انكشاف ذلك المظنون والمشكوك والمتوهم، والتعبير بالمضارع ينكشف يقتضي دوام الاستمرار بحيث لا يحتمل النقيض بوجه، ويخرج الاعتقاد الجازم مطابقاً كان أو غير مطابق لأنه يحتمل النقيض بتشكيك

مشكك فلا يستمر معه الانكشاف أما تعلق العلم القديم فإنه يتعلق بالواجب والمستحيل والجائز فالله سبحانه وتعالى يعلم الموجود والمعدوم الذي لا يوجد لو وجد كيف يكون دل على ذلك القرآن الكريم. قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَـٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَـٰذِبُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنعام: ٢٧ - ٢٨]، وقال تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَـٰلَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٧].

أما الخلاف الجاري بين العلماء في التعلق فإنهم اختلفوا في تعلق صفات الله تعالى بالذات العليّة، فقال بعضهم إنه وصف نفسي للصفة المتعلقة بالذات ومعناه طلب الصفة أمراً زائداً على قيامها بذات الموصوف كالانكشاف بالعلم، فالعلم وصف موجود مستلزم شيئاً زائداً على قيامه ينكشف به، والإرادة صفة موجودة مستلزمة شيئاً زائداً على قيامها بالذات يتخصص بها الموجود زماناً ومكاناً ومقداراً إلى غير ذلك.

وقال بعض المتكلمين كالفخر الرازي والسعد التفتازاني إن التعلق نسبة، أي إضافية بين الصفة ومتعلقها. ورد بعضهم هذا القول واستبعده هذا حاصل ما للمتكلمين والله تعالى أعلم.

علم الكلام

السؤال الأول: عرّف كل صفة من صفات الله تعالى على حدتها؟

الجواب: إعلم أولاً أن المتكلمين من الأشعريين والماتريدين قسّموا صفات الله تعالى إلى أقسام، ولا أدري مستندهم في ذلك السائل بنى أسئلته هذه على مذاهبهم وتقسيمهم لها كالتالي:

أولاً: صفة نفسية وهي الوجود غير أن أبا الحسن الأشعري لم ير الوجود صفة، وإنما يراه هو عين الذات ولذلك لم يعد الوجود صفة.

ثانياً: جعلوا خمس صفات من صفاته تعالى سلبية لأنها سلبت أضدادها عن الله تعالى وهي القدم، والبقاء، والغنى المطلق ويسمونها القيام بالنفس والمخالفة للحوادث والوحدانية، فالقدم سلبت العدم السابق والبقاء سلب العدم اللاحق، والغنى المطلق سلب الافتقار إلى الغير، والمخالفة سلبت المماثلة والمشابهة، والوحدانية سلبت تعدد الذات فليس مركباً من أجزاء وسلبت التعدد في الصفات فليس لغيره صفات تشابه صفاته، وسلبت التعدد في الأفعال فهو الفاعل لجميع الأفعال كلها فلا تأثير لغيره.

ثالثاً: سمّوا سبع صفات من صفاته معاني وهي: القدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام، وإنما سموها معاني لطلبها أمراً زائداً على القيام بمحلها فسموا ذلك الطلب تعلقاً كما تقدم في الكلام على التعلق وهذا في ست منها وهي القدرة والإرادة والعلم والسمع والبصر والكلام أما الحياة فإنها لم تتطلب أمراً زائداً على قيامها بالذات.

رابعاً: سمّوا سبع صفات أيضاً معنويات وهي كونه تعالى: قادراً، ومريداً، وعالماً، وحياً، وسمعياً، وبصيراً، ومتكلماً، فجعلوها صفات ثابتة قائمة بذاته تعالى فهي ملازمة للسبع المعاني إذ لا يصح اتصاف ذات بكونها قادرة أو عالمة أو مريدة إلا إذا قامت بها القدرة، والعلم، والإرادة، وسيأتي زيادة الكلام عليها إن شاء الله عند جواب السؤال السادس من أسئلة علم الكلام.

وإليك تعريف كل صفة من هذه الصفات العشرين التي ذكروا:

١ ـ الصفة النفسية هي التي يستحيل تعقل الذات بدونها وهي الوجود، وإطلاق الصفة النفسية في حقه تعالى فيه ما فيه، قال الشيخ رحمة الله عليه في أضواء البيان في الكلام على قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ

﴿وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، قال: ولا يخفى على عالم بالقوانين الكلامية والمنطقية أن إطلاق النفسية على شيء من صفاته جلَّ وعلا أنه لا يجوز وأن فيه من الجرأة على الله جلَّ وعلا ما الله عالم به، وإن كان قصدهم بالنفسية في حق الله الوجود فقط وهو صحيح (أضواء البيان ط أولى ٢/ ٢٧٤) وأما الخمسة التي تليها وهي التي يسمونها سلبية وهي القدم، والبقاء، والمخالفة، والغنى المطلق، والوحدانية فضابطها عندهم أن كل صفة لا تدل بدلالة المطابقة على معنى وجودي أصلاً وإنما تدل على سلب ما لا يليق بالله عن الله، هذا تعريف الصفات السلبية فالقدم مثلاً عندهم لا معنى له بالمطابقة إلا سلب العدم السابق وهلم جرا.

ولم يسموا القدرة والعلم مثلاً سلبيتين مع أن القدرة تدل على سلب العجز، والعلم يدل على سلب الجهل وهكذا في صفات المعاني لأن القدرة مثلاً تدل على معنى وجودي قائم بالذات و هو الصفة التي يتأتى بها إيجاد الممكنات وإعدامها على وفق الإرادة وإنما سلبت العجز بواسطة مقدمة عقلية وهي أن العقل يحكم بأن قيام المعنى الوجودي بالذات يستلزم نفي ضده عنها لاستحالة اجتماع الضدين عقلاً وهكذا في باقي المعاني، وقد تقدم سبب

تسميتها معاني، أما المعنويات وهي كونه: قادراً، مريداً، عالماً، حياً، سميعاً، بصيراً، متكلماً، فهي عبارة عن كيفية الاتصاف بالمعاني وعدّهم لها زائدة على صفات المعاني مبني على ما يسمونه بالحال المعنوية وسيأتي.

خامساً: الصفات الفعلية كالرزق والخلق والأمانة والإحياء.

سادساً: الصفات الجامعة كالعظم والكبر والملك والتكبر والجبروت ونحو ذلك.

السؤال الثاني: إلى كم تنقسم هذه الصفات؟

الجواب: تنقسم هذه الصفات التي ذكروا إلى ستة أقسام وهي كالآتي:

١ ـ الصفة النفسية التي هي الوجود.

٢ ـ الصفات السلبية وتقدم ذكرها.

٣ ـ صفات المعاني وتقدم ذكرها أيضاً.

٤ ـ صفات المعنويات وتقدمت أيضاً.

٥ ـ الصفات الفعلية وتقدم بيانها.

٦ ـ الصفات الجامعة كالعظم والكبر والعلو والملك والتكبر ونحو ذلك قرروا ولم يعرجوا على غير ما ذكر من الصفات كالاستواء، واليد، والنزول والمجيء وغير ذلك

مما وصف الله به نفسه وقد يطول الكلام إذا دخلنا في مناقشاتهم ورد تأويلاتهم التي تؤدي إلى تعطيل الله من صفة أثبتها لنفسه أو أثبتها له رسوله محمد صلى الله عليه وسلم.

السؤال الثالث: ماهي الصفات الوجوديات؟

الجواب: الصفات الوجوديات هي صفات المعاني السبع التي تقدم ذكرها وهي: القدرة، والإرادة، والعلم، الحياة، السمع، البصر، الكلام.

فهذه الصفات السبع دلت بدلالة المطابقة على معنى وجودي قائم بالذات وهي الصفة التي يتأتى بها إيجاد الممكنات وإعدامها هذا في القدرة مثلاً، ومثله في الإرادة فهي الصفة التي يتأتى بها تخصيص الممكنات على وفق العلم السابق وهكذا في البواقي.

السؤال الرابع: ما هي الصفات العدميات؟

الجواب: الصفات العدميات يريدون بها الصفات الخمس التي قدمنا أنهم يسمونها سلبيات وهي القدم، والبقاء، والوحدانية، والمخالفة للخلق، والغنى المطلق المعروف عندهم بالقيام بالنفس، فالقدم مثلاً لا معنى له بالمطابقة إلا سلب العدم السابق.

السؤال الخامس: بيّن لنا الصفات التي لا وجودية ولا عدمية؟

الجواب: المراد عند الأشاعرة ومن وافقهم من المتكلمين بالصفات التي لا وجودية ولا عدمية وهي الصفات السبع التي يسمونها معنويات فهي الأوصاف المشتقة من صفات المعاني السبع المذكورة قبل، وهي أي المعنويات كونه: قادراً، مريداً، عالماً، حياً، سميعاً، بصيراً، متكلماً، وعدهم لها صفات زائدة على صفات المعاني مبني على ما يسمونه الحال المعنوية زاعمين أنها أمر ثبوتي ليس بموجود ولا معدوم، والتحقيق أن هذا الذي يسمونه الحال المعنوية لا أصل له لأن العقل السليم حاكم حكماً لا يتطرقه شك بأنه لا واسطة، بين النقيضين البتة فالعقلاء مطبقون على أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان ولا واسطة بينهما فكل ما هو غير موجود فإنه معدوم قطعاً وكل ما هو غير معدوم فإنه موجود قطعاً وهذا واضح لا لبس فيه ومن نفى الحال المعنوية جعلها أي المعنويات عبارة عن كيفية الاتصاف بالمعاني كما قدمنا.

السؤال السادس: بيّن لنا الصفات التي لها تعلق؟

الجواب: الصفات التي لها تعلق هي صفات المعاني، ما عدا الحياة؛ فالقدرة، والإرادة، والعلم، والسمع،

والبصر، والكلام، كلها لها تعلق، ومعنى التعلق، هو طلب الصفة أمراً زائداً على قيامها بالذات، كالإنكشاف بالعلم، فالقدرة والإرادة تتعلقان بالممكن فقط، والسمع والبصر يتعلقان بالموجود فقط، والعلم يتعلق بالواجب والمستحيل والجائز، وكذلك الكلام عندهم، فتعلق العلم تعلق انكشاف، وتعلق الكلام تعلق دلالة، هكذا قرروا في الكلام والله سبحانه وتعالى أعلم.

السؤال السابع: بيّن الصفات التي لا تعلق لها؟

الجواب: الصفات التي لا تعلق لها عندهم هي الصفة النفسية والسلبيات الخمس وصفة الحياة والصفات المعنويات وتقدم بيان الجميع موضحاً.

ملحوظة:

يلاحظ أن السائل رحمه الله بنى أسئلته هذه على مذهب المتكلمين من الأشاعرة فكانت الإجابة عليها طبقاً لمذهبهم.

علم المنطق

السؤال الأول: بيّن لنا الحد أي المعرف؟

الجواب: هو قول يشرح به مفرد من المفردات التصورية لإفادة المخاطب تصور هذا المفرد بكنهه وحقيقته أو تمييزه عما عداه تمييزاً كاملاً، فالطريق الكلامي الموصل إلى تصور شيء من الأشياء أو معنى من المعاني يسمى معرفاً، ويسمى أيضاً قولاً شارحاً للمفرد المطلوب حصول صورته في الذهن أو تمييزه عن غيره، وللمعرف شرطان أساسيان الأول لا بد أن يكون مساوياً للمفرد الذي نشرحه أي ينطبق على ما يصدق عليه المفرد التصوري الذي نشرحه سواء أكان المفرد كلياً أو جزئياً، فلا يصح أن يكون أعم منه ولا أخص ولا أن يكون مبايناً له، فالتعريف بالأعم مثل تعريف الإنسان بأنه حيوان فإن هذا التعريف يجعل المخاطب تدخل في تصوره جزئيات ليست بإنسان كالفرس ونحو ذلك من الحيوانات.

ومثال التعريف بالأخص تعريف الحيوان بأنه جسم حساس متحرك ناطق فهذا التعريف لا ينطبق إلا على الإنسان، والإنسان أخص من الحيوان، ومثال التعريف بالمباين تعريف الإنسان بأنه حيوان صاهل أو طائر أو مغرد، ومنه التعريف بالجزء لأن جزء الشيء مباين له كتعريف مكة بأنها الأبطح فتَعيَّن أن يكون التعريف مساوياً

تماماً ويعبرون عن ذلك بقولهم لا بد أن يكون التعريف جامعاً مانعاً أي لا يخرج عنه شيء من التصوري الذي يشرح به. ولا يسمح بدخول أي شيء من غير المفرد التصوري الذي يشرح به.

الشرط الثاني: أن يكون أجلى وأوضح من المفرد التصوري الذي نشرحه فإذا كان أخفى من المفرد الذي نشرحه أو مماثلاً له في الخفاء فإن المخاطب لن يستفيد شيئاً من تعريفنا وشرحنا، كما لو فسرت الأسد للأعجمي بأنه الغضنفر أو القسورة فالقول الشارح هنا أبعد وأخفى من المشروح أو مماثل له على الأقل.

السؤال الثاني: إلى كم تنقسم المعرفات؟

الجواب: أحصى المناطقة المعرفات فوجدوها تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما كما يلي:

القسم الأول: الحدود.

القسم الثاني: الرسوم.

السؤال الثالث: ما هي أسماء أنواع المعرفات؟

الجواب: هي: الحد التام، الحد الناقص، وسمي الحد حداً لأن الحد في اللغة: المنع؛ وهذا المعنى موجود في

الحد الإصطلاحي لأنه مانع من دخول غير المحدود فيه، ومانع من خروج شيء من المحدود عنه، الرسم التام، الرسم الناقص، التعريف اللفظي، التعريف بالمثال، التعريف بالتقسيم.

السؤال الرابع: بيّن لنا التام من المعرفات والناقص؟

الجواب: أولاً: الحد التام هو ما كان تعريفاً للشيء بذكر ذاتياته أي بذكر جنسه وفصله القريبين أو بما هو مماثل لهما ويشترط فيه تقديم الجنس على الفصل في الذكر.

مثاله: تعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق أي مفكر مدرك للكليات والجزئيات فالإنسان نوع نريد أن نعرفه بقول يشرح حقيقته، وحقيقته تشتمل على عنصرين ذاتيين فيه هما:

العنصر الأول: جنسه القريب هو الحيوان.

أما الثاني: فهو جنس له بعيد.

وأما الجسم فهو جنس أبعد بدرجتين.

العنصر الثاني: فصله القريب وهو ناطق وباشتراط القريب يخرج الفصل البعيد كحساس فهو بعيد وليس بقريب.

ثانياً: الحد الناقص وهو ما كان تعريفاً للشيء يذكر البعض الذي يفصله عن غيره من ماهياته، ويكون ذلك بذكر فصله القريب فقط أو بذكر فصله القريب مع جنسه البعيد أو بما هو مماثل لذلك مثاله: تعريف الإنسان بأنه الناطق أو

المتفكر بالقوة المدرك للكليات والجزئيات، وكتعريف الإنسان بأنه نام ناطق، أو جسم ناطق فهذان تعريفان للإنسان بفصله القريب وجنسه البعيد إلا أن الجسم جنس أبعد من نام لأنه أعلى منه.

ثالثاً: الرسم التام وهو ما كان تعريفاً للشيء بذكر جنسه القريب مع خاصته اللازمة الشاملة أي مع ذكر عرضه اللازم لكل ما صدقاته والخاص به أو ما هو مماثل لذلك في قوّته فلا يصح تعريف الإنسان بالعرض العام مثل الماشي إذ هو عرض ليس خاصاً بالإنسان بل هو عام فيه وفي غيره من الحيوانات.

مثال الرسم التام تعريف الإنسان بأنه الحيوان الضاحك بالقوة أو بأنه الجسم النامي الحساس الضاحك بالقوة، فالحيوان ويماثله الجسم النامي الحساس وهو الجنس القريب للإنسان، والضاحك بالقوة هو خاصة من خواص الإنسان اللازمة له والشاملة لأفراده.

رابعاً: الرسم الناقص، هو ما كان تعريفاً للشيء بذكر خاصته اللازمة الشاملة وحدها أو مع جنسه البعيد، أو مع عرضه العام أو بذكر عرضيات له تختص جملتها بحقيقته.

مثاله: تعريف الإنسان بأنه الضاحك بالقوة أو القابل للعلم وصنعة الكتابة فكل منها بالنسبة إلى الإنسان من

خواصه اللازمة الشاملة لكل أفراده، وكتعريفه بأنه جسم ضاحك بالقوة، فالجسم جنس بعيد للإنسان وضاحك بالقوة خاصة لازمة شاملة من خواصه.

خامساً: التعريف اللفظي وهو تعريف اللفظ بلفظ آخر مرادف له معلوم عند المخاطب، ومرادف الشيء وهو في الحقيقة خاصة من خواصه كتعريف البُر بأنه القمح والقسورة بأنه الأسد.

سادساً: التعريف بالمثال وهو تعريف الشيء بذكر مثال من أمثلته، ومثال الشيء في الحقيقة خاصة من خواصه كتعريف الإسم بأنه ما أشبه لفظ زيد ورجل والذي، وكتعريف الفعل بأنه ما أشبه لفظ كتب ويقرأ وخذ.

سابعاً: التعريف بالتقسيم وهو تعريف الشيء بذكر الأقسام التي ينقسم إليها ومعلوم أن أقسام الشيء خاصة من خواصه.

مثاله: تعريف الكلمة بأنها اسم وفعل وحرف.

السؤال الخامس: وضّح القضية وهل يدخل كلام الله تعالى في التعريف؟ وضّح ما تقول؟

الجواب: القضية هي: الجملة الخبرية التامة، سواء أكانت من كلام الله أم من كلام البشر، لأن كلام الله يشتمل على الجمل التامة الخبرية بكثرة، أما الجمل الإنشائية،

كالجمل القائمة على الأوامر والنواهي، أو إنشاء العقود أو حلها، فإن المناطقة لا يبحثون فيها، لأنها لا تحتمل الصدق أو الكذب أصلاً، فلا تحتاج إلى أدلة وحجج تثبت صدقها أو كذبها، فمن قال: ائتني غداً أو لا تأخذ مالي. لا يقال لواحد منهما صدقت في قولك أو كذبت.

السؤال السادس: إلى كم قسم تنقسم القضايا؟

الجواب: تنقسم القضايا إلى أربعة أقسام:

الأولى: الشخصية، وتسمى المخصوصة.

الثانية: الكلية، وهما متماثلتان في القوة.

الثالثة: الجزئية.

الرابعة: المهملة، وهما متماثلتان في القوة.

السؤال السابع: إلى كم ينتهي عدد أنواع القضايا؟

الجواب: كل واحدة من القضايا الأربع المذكورة تنقسم باعتبار الكيف إلى:

١ ـ موجبة.

٢ ـ سالبة.

فالقضايا إذاً تنتهي إلى ثمان قضايا.

السؤال الثامن: كم عدد الكليات؟

الجواب: عدد الكليات خمس: الجنس، النوع، الفصل، العرض الخاص، العرض العام.

السؤال التاسع: عرّف لنا كل كلية على حدتها؟

الجواب: أولاً: الجنس: وهو مفهوم كلي، يشتمل على كل الماهية المشتركة بين متعدد ومختلف في الحقيقة، مثاله: حيوان فهو كلي يتناول الإنسان والفرس وسائر الحيوانات، وهذه الأفراد مختلفة في حقيقتها، إذ الماهية الكاملة للإنسان، مخالفة للماهية الكاملة للفرس والغزال، وإن اشتركت هذه الكليات في جزء الماهية وهي الحيوانية، وكذلك كل منها يقال له حيوان.

ثانياً: **النوع**: وهو مفهوم كلي، يشتمل على كل الماهية المشتركة بين متعدد متفق في الحقيقة، مثاله: إنسان، فرس، غزال، فكل من هذه الأمثلة نوع من الأنواع التي ينقسم إليها الحيوان، ومفهوم الإنسان يشتمل على كل ماهية هذا الكلي، وهو الحيوان الناطق، فمفهوم الفرس يشتمل على كل ماهية هذا الكلي، الذي هو الحيوان المعروف، وكذلك الغزال.

ثالثاً: الفصل: هو مفهوم كلي، يتناول من الماهية الجزء الذي يميز النوع عن سائر الأنواع المشاركة له في

الجنس، مثاله: ناطق، فهو كلي، يتناول جزء ماهية الإنسان، وهذا الجزء هو الذي يميز النوع الإنساني عن سائر الأنواع.

رابعاً: الخاصة: مفهوم كلي، هو من صفات الشيء الخارجة عن ماهيته والخاصة بها، مثاله: الضاحك، إذا أطلق على الإنسان فهو مفهوم كلي خارج عن ماهية الإنسان، لكنه من الصفات الخاصة بهذا النوع، فليس الضحك الذي هو ظاهره للتعجب النفسي جزء من ماهية الإنسان، لكنه صفة خاصة به دون سائر الأنواع التي يتنوع إليها الحيوان، وضحك القرد قهقهة غير ناتجة عن تعجب، فليس كالضحك التعجبي بالإنسان، مثال آخر للخاصة هي: قابلية العلم، وصنعة الكتابة بالنسبة إلى الإنسان.

خامساً: العرض العام: هو مفهوم كلي، هو من صفات الشيء الخارجة عن ماهيته وغير الخاصة بها، مثاله: الماشي، إذا أطلق هذا المفهوم على الإنسان فهو مفهوم كلي خارج عن ماهية الإنسان، وهو من الصفات التي تعرض له، إلا أن هذه الصفة غير خاصة بهذا النوع، بل هي مشتركة بينه وبين غيره من أنواع الحيوان.

السؤال العاشر بيّن لنا الكل، وعلى مَ يُطلَق؟

الجواب: الكل: هو ما تركب من جزأين فأكثر. فالبيت

مثلاً إذا لوحظت أجزاؤه التي يتألف منها، كالجدار، والسقف، والباب، يكون بهذا الإطلاق كلاًّ، تحته أجزاء. والجزء: هو ما تركب منه ومن غيره كل، إذاً الكل تحته أجزاء مجتمعة في هيئتها التركيبية، يطلق عليها اسم الكل، ولا يصح إطلاق اسم الكل على جزء من أجزائها وحده، فباب الدار وحده مثلاً لا يطلق عليه اسم الكل وهكذا، وإذا اجتمعت أجزاء البيت في هيئتها التركيبية الخاصة، سميت حينئذ بيتاً، فالكل: هو الحكم على مجموع الأفراد من حيث هو مجموع.

السؤال الحادي عشر: ما هي الكلية وعلى مَ تُطلَق؟

الجواب: الكلية: هي ثبوت الحكم لكل واحد من الأفراد بحيث لا يبقى منها فرد واحد، ويكون الحكم ثابتاً لكلها بطريق الالتزام، وذلك كصيغ العموم جميعاً، فإذا قلت كل إنسان يشبعه رغيفان غالباً، صدق باعتبار الكلية دون الكل. فالعام: هو الذي يقتضي ثبوت حكمه لكل فرد منه في النفي والنهي، وذلك إنما يتحقق إذا كان مسماه كلية لا كلاًّ.

السؤال الثاني عشر: ما معنى الكلي؟

الجواب: الكلي: هو كل مفهوم ذهني لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه، وإن كان لا يصدق في الواقع إلا على فرد واحد فقط، أو لا يوجد في الواقع منه أي فرد، مثاله:

إنسان، حيوان، نجم، طائر، شمس، قمر، عنقاء.

فبعض هذه الأمثلة: كشمس، قمر، لا يوجد للشمس ولا للقمر أفراد أخرى، لكن التصور الذهني لا يمنع من وجود شمس أخرى مثل هذه الشمس، وقل ذلك في القمر، وكذلك قولنا: خالق من العدم. فإن العقل يحكم باستحالة وجود أكثر من هذا الفرد الواحد، وكذلك قولنا: عنقاء. نلاحظ أن بعض ما هو كلي في التصور لا يوجد منه في الواقع أي فرد، وكذلك القول في لفظة غول، وهكذا.

فالكلي الذهني: ينقسم باعتبار وجود أفراده في الخارج، وعدم وجودها، باعتبار الكم، والكيف، إلى الأقسام التالية:

أولاً: كلي: يستحيل عقلاً وجود أي فرد من أفراده في الواقع. مثاله: شريك لله تعالى عن ذلك.

ثانياً: كلي: يمنع وجود أفراد منه في الواقع، إلا أنه لم يوجد أي فرد منها. مثاله: عنقاء، فهو اسم لطائر وهمي غير موجود في الواقع، والعقل لا يمنع من وجود أفراد له، فوجودها أمر ممكن عقلاً.

ثالثاً: كلي: يمكن وجود أفراد منه في الواقع، إلا أنه لم يوجد منها غير واحد فقط. مثاله: شمس، قمر.

رابعاً: كلي: يستحيل في العقل وجود أكثر من فرد واحد له. مثاله: واجب الوجود؛ خالق من العدم؛ فإن هذا الكلي لا ينطبق إلا على الله تعالى.

السؤال الثالث عشر: بيّن أقسام نسبة الألفاظ للمعاني، واشرح كل قسم شرحاً وافياً لينتفع من علومك المسلمون؟

الجواب: أقسام نسبة الألفاظ للمعاني تنحصر فيما يأتي:

١ - **التباين**: وهو النسبة بين معنى ومعنى آخر، مخالف له في المفهوم، ولا ينطبق أي واحد منها على أي فرد مما ينطبق عليه الآخر، مثل: سماء، وأرض، فرس، إنسان، فإن معنى كل واحدة من هذه الكلمات، مخالف لمعنى الكلمة الأخرى تماماً، ومعنى الفرس، لا ينطبق على أي فرد من أفراد الإنسان، وكذلك الإنسان لا ينطبق على أي معنى من معاني الفرس وهكذا.

٢ - **التساوي**: وهو النسبة بين معنى ومعنى آخر، مخالف له في المفهوم، إلا أنهما متحدان في الما صدق. مثل: ناطق، وضاحك، فكل منهما ينطبق على جميع ما ينطبق عليه الآخر من أفراد، فقولك: ضاحك بالقوة، وناطق

بالقوة. كل منهما مخالف لمعنى الآخر، إلا أن الأفراد التي ينطبق عليها كل منها، هي التي ينطبق عليها الآخر دون زيادة ولا نقصان.

٣ ـ **العموم، والخصوص**: وهو النسبة بين معنى، ومعنى آخر مخالف له في المفهوم، وأحدهما: ينطبق على كل ما ينطبق عليه الآخر من أفراد دون عكس، والثاني: ينطبق على بعض الأفراد التي ينطبق عليها الآخر، مثل: حيوان، وإنسان، فالحيوان والإنسان بينهما عموم، وخصوص مطلق، فالحيوان، معنى كلي ينطبق على كل أفراد الإنسان، فكل إنسان حيوان، ولكنه ينطبق أي الحيوان على أفراد لا ينطبق عليها الإنسان، كالفرس والغزال ونحو ذلك.

٤ ـ **العموم، والخصوص من وجه**: وهو النسبة بين معنى كلي، ومعنى آخر كلي أيضاً. وكل منهما ينطبق على بعض الأفراد، التي ينطبق عليها الآخر، وينفرد بانطباقه على أفراد لا ينطبق عليها الآخر. مثل: حيوان وأبيض. فالحيوان: كلي، ينطبق على كل فرد من أفراد الحيوانات، سواء أكان أبيض، أم أحمر، أم أسود، فهو أعم من أبيض من هذا الوجه، لأن لفظة أبيض لا تطلق على حيوان أسود، أو أحمر، وأما كلمة أبيض: فهي كلي، ينطبق على كل ما لونه

أبيض، سواء أكان حيواناً، أو جماداً، فهو أعم من حيوان، باعتبار هذا الوجه. لأن كلمة حيوان لا تطلق على أبيض من غير الحيوان، كالسكر، والملح، ونحو ذلك. إذاً فكل منهما أعم من جهة، وأخص من جهة، وهما متطابقان في بعض ما صدقات كل منهما؛ ويفترقان في بعض آخر.

٥ ـ **التواطؤ**: وهو نسبة وجود معنى كلي في أفراده بالتساوي دون تفاوت. مثل: نقطة. فهي لفظ كلي، موضوع لما ليس له طول ولا عرض ولا عمق ووجود. هذا المعنى في جميع أفراده وجود متوافق لا تفاوت فيه، إذ كل نقطة فيها تمام هذا المعنى دون تفاوت، وكإنسان فإن وجود هذا المعنى في أفراده وجود متوافق لا متفاوت، إذ مفهوم الإنسانية في أفراد الناس لا تفاوت فيه بالنظر إلى أصل المعنى الذي وضع له هذا اللفظ وإن كان الأفراد متفاوتين في الصفات التي لا دخل لها في أصل مفهوم الإنسانية.

٦ ـ **التشكيك**: وهو نسبة وجود معنى كلي في إفراده مع التفاوت قوة وضعفاً. مثل: نور، وحرارة، وبرودة، فوجود هذا المعنى الكلي بالنظر إلى المعنى الذي وضع له اللفظ، متفاوت في الإفراد، فنور الشمس أقوى من نور القمر، ونورهما أقوى من نور المصباح.

٧ ـ **الترادف**: وهو نسبة لفظ إلى لفظ، من جهة دلالة كل منهما على معنى واحد، يشتركان في الدلالة عليه. فالترادف: تعدد اللفظ واتحاد المعنى. مثل: إنسان، وبشر، وأسد، وليث. فمعنى الإنسان والبشر واحد، وكذلك الليث والأسد.

٨ ـ **الإشتراك**: هو نسبة معنى إلى معنى، من جهة اشتراكهما في لفظ واحد يدل عليهما.

فالإشتراك اتحاد اللفظ وتعدد المعنى. مثل: كلمة عين: تطلق على العين الباصرة، وعلى العين الجارية، وعلى النقدين. فهو عكس الترادف.

٩ ـ **التخالف**: وهو نسبة بين معنى ومعنى آخر، من جهة إمكان اجتماعهما، وإمكان ارتفاعهما، مع اتحاد المكان والزمان. وذلك مثل: الطول والبياض، بمعنى أنه يمكن اجتماعهما في شيء واحد، في زمان واحد، ويمكن ارتفاعهما معاً في شيء واحد، في زمان واحد، والمراد بارتفاعهما، انتفاؤهما وعدم وجودهما، فالطول والبياض مختلفان، والنسبة بينهما هي: التخالف. لأنهما قد يجتمعان معاً في شيء واحد، في زمان واحد كشخص طويل أبيض، وقد يرتفعان معاً مع اتحاد الزمان والمكان، وذلك في حجر صغير أسود مثلاً، ومثل عالم وفصيح وهكذا.

١٠ ـ **التضاد**: وهو نسبة بين معنى ومعنى آخر، من جهة عدم إمكان اجتماعهما مع اتحاد المكان والزمان، ولكن يمكن ارتفاعهما معاً، مثل القيام والركوع، فهما لا يجتمعان، ولكن يمكن ارتفاعهما معاً حالة الجلوس والسجود، فالبياض والسواد معنيان متضادان فلا يجتمعان معاً في مكان واحد في زمان واحد.

وإذا وجد شيء بعضه أبيض وبعضه أسود، فإنا نقول قد اختلف المكان، فالمكان الأبيض غير المكان الأسود، فالجرم الذي اتصف بالبياض، غير الجرم الذي اتصف بالسواد، ولكن البياض والسواد يمكن ارتفاعهما معاً مع اتحاد الزمان والمكان، فقد يكون لا أبيض ولا أسود، بحيث يكون أحمر أو أصفر.

١١ ـ **التناقض**: وهو نسبة بين معنى ومعنى آخر، من جهة عدم إمكان اجتماعهما معاً وعدم إمكان ارتفاعهما معاً عن ذلك الشيء. فالشيء إذا كان موجوداً فهو غير معدوم، وإذا كان معدوماً فهو غير موجود، فالشيء الواحد بالذات، إما أن يكون موجوداً، وإما أن يكون معدوماً، ولا يمكن أن يكون غير موجود وغير معدوم في وقت واحد، وتقدم الكلام على هذا في أسئلة علم الكلام، على الكلام على الصفات

المعنوية عند الأشاعرة. والأصل في هذا التناقض، استعمال حرف السلب نحو حياة لا حياة، بصر ولا بصر، لكنه إذا وجد ما يؤدي ذلك المعنى في أسلوب الإثبات كما قدمنا في الوجود والإثبات فإن ذلك مساو للنقيض عندهم فيعدونه نقيضاً.

١٢ ـ **التماثل**: وهو نسبة بين معنى ومعنى آخر مساوٍ له في النتيجة، كالنسبة بين خمسة مضروبة في خمسة، وبين العدد خمسة وعشرين؛ فالنسبة بينهما تماثل فرقاً بينه وبين التساوي، لأن التساوي في اصطلاح المناطقة هو الاتحاد في الما صدق، مع الاختلاف في المفهوم.

١٣ ـ **الكلية والجزئية**: وهي نسبة بين معنى ومعنى آخر من جهة، كون أحدهما كلياً والآخر جزأً من جزئياته. كالنسبة بين إنسان ومحمد، وإن كانت هذه النسبة تدخل في العموم والخصوص المطلق، إلا أن فيها ملاحظة الكلية والجزئية هنا.

١٤ ـ **الكل والجزء**: وهو نسبة بين معنى ومعنى آخر من جهة كون أحدهما كلاً والآخر جزأً. كالنسبة بين محمد ويده، أو عينه، فحيثما وجد الكل فلا بد من وجود الجزء في ضمن الكل.

١٥ ـ **الإضافة**: وهي نسبة بين معنيين: إدراك كل منهما مرتبط بإدراك الآخر، كالأبوَّة والبُنوَّة فإن أحدهما لا يُدرك إلا مع إدراك الآخر، وكذلك الأعلى والأسفل، والمتقدم والمتأخر. إذاً فالنسب:

١ ـ التباين.

٢ ـ التساوي.

٣ ـ العموم والخصوص المطلق.

٤ ـ العموم والخصوص من وجه.

٥ ـ التواطؤ.

٦ ـ التشكيك.

٧ ـ الترادف.

٨ ـ الإشتراك.

٩ ـ التخالف.

١٠ ـ التضاد.

١١ ـ التناقض.

١٢ ـ التماثل.

١٣ ـ الكلية والجزئية.

١٤ ـ الكل والجزء.

١٥ ـ الإضافة.

علم الأصول

السؤال الأول: بيّن لنا حد العام؟

الجواب: العام: لفظ يستغرق جميع المعاني الصالحة له، أو الصالح هو للدلالة عليها دفعة من غير حصر. والمراد بقوله: الصالح له، جميع الأفراد؛ باعتبار الوضع الذي استعمل اللفظ، باعتباره حقيقة كان أو مجازاً. وإذا استعمل فيهما، كانت العبرة بأفرادهما. وحده السبكي في جمع الجوامع بقوله: العام: لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر. والحد الأول أشمل، وعرّفه القرافي بأنه: اللفظ الموضوع لمعنى كلي بقيد تتبعه في محاله، نحو: المشركين.

السؤال الثاني: أذكر لنا أدواة العموم؟

الجواب: قال القرافي في التنقيح: أدواة العموم نحو عشرين صيغة وهي: إما أن تكون موضوعة للعموم بذاتها، نحو: كل، أو بلفظ يضاف إليها، كالنفي ولام التعريف والإضافة. وإليك ما ذكره فمنها: كل، وجميع، ومَنْ، وما، والمعرف باللام جمعاً ومفرداً، والذي، والتي، وتثنيتهما، وجمعهما، وأي، ومتى، في الزمان، وأين، وحيث، في المكان، واسم الجنس إذا أضيف، والنكرة في سياق النفي، واختلف في الفعل في سياق النفي كقولك: والله لا آكل. هل

هي صيغة عموم أو لا. فمن قال هي صيغة عموم، قال إن الفعل ينحل عن مصدر؛ وذلك المصدر نكرة في سياق النفي، والنكرة في سياق النفي تعم، باتفاق، وقال أبو حنيفة: لا عموم. لأن الفعل يدل على المصدر، وهو لا واحد له، فلا تعميم إذاً، واتفقوا أنه إذا قال لا آكل أكلاً. أنه عام، يصح تخصيصه، لأن التصريح بالنكرة، دل على العموم، وعدّها صاحب مراقي السعود فقال:

صيغه كل أو الجميع وقد تلا الذي التي الفروع
أين وحيثما ومن أي وما شرطاً ووصلاً وسؤالاً أفهما
متى وقيل لا وبعض قيدا وما معرفاً بأل قد وجدا
أو بإضافة إلى المعرف إذا تحقق الخصوص قد نفي
وفي سياق النفي منها يذكر إذا بنى أو زيد من منكر
أو كان صيغة لها النفي لزم وغير ذا لذي القرافي لا يعم

وقال في الصيغة المختلف فيها الفعل في سياق النفي أو الشرط:

ونحو لا شربت أو إن شربا واتفقوا إن مصدر قد جلبا

وتقدم بيان معناه.

السؤال الثالث: بيّن العام المخصوص؟

الجواب: العام المخصوص: هو العام المستعمل في كل أفراده، إلا أن عمومه مراد من جهة تناول اللفظ لجميع

أفراده لا من جهة الحكم، لأن بعض الأفراد لا يشمله الحكم نظراً للمخصص.

قال السبكي في جمع الجوامع: والعام المخصوص: عمومه مراد تناولاً لا حكماً. مثاله قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فلفظ المطلّقات تناول جميع أفراد المطلّقات، إلا أن المخصص خرج بعض المطلّقات التي تعتد بالأقراء، كالحامل، فعدتها بوضع حملها خرجت بقوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، خرجت المطلقة غير المدخول بها، فلا عدة لها أصلاً، بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩].

وخرج المخصص منه اليائسة من الحيض والصغيرة التي لم تبلغ سن الحيض، إذا طلقتا، فعدتهما ثلاثة أشهر خرجتا بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق: ٤]، واللائي لم يحضن لم يبلغن سن الحيض فعدتهن ثلاثة أشهر أيضاً.

السؤال الرابع: بيّن العام الذي أريد به الخصوص؟

الجواب: العام المراد به الخصوص: هو العام المستعمل في بعض أفراده، فليس عمومه مراداً ولا حكماً،

بل هو كلي، من حيث إن له أفراداً في أصل الوضع، لكنه استعمل في جزء أي بعض من تلك الأفراد، كان البعض واحداً أو أكثر، مثال الأول: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، فالناس صيغة عموم، إلا أن المراد من هذا العموم فرد واحد، وهو نعيم بن مسعود.

والمثال الثاني: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، فالمراد به قريش، وهم بعض أفراد الناس، وقوله: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا ﴿٥٤﴾﴾ [النساء: ٥٤]، قيل: المراد به العرب، فاليهود يحسدونهم على بعثة محمد صلى الله عليه وسلم منهم، وقيل المراد بالناس، محمد صلى الله عليه وسلم خاصة، وقيل المراد به، محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه، أفاده الماوردي في تفسيره، وعلى كل من الاحتمالات الثلاثة فهو عام أريد به الخصوص. وقوله: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ٣٩]، أي جبريل.

السؤال الخامس: ما هو العام الباقي على عمومه؟

الجواب: العام الباقي على عمومه: وإن كان قليلاً فهو موجود، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيتًا﴾ [النساء: ٨٥]، ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٤٨]، ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾﴾ [الرحمن: ٢٦]،

﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ شَهِيدٌ﴾ [المجادلة: ٦].

السؤال السادس: بيّن المجمل، ومثل له هو وما قبله، أمثلة من الآيات القرآنية؟

الجواب: هو: ما لم تتضح دلالته، هذا حد السبكي له، وحده في المراقي بقوله: والمجمل: هو الذي المراد منه يجهل، وقد يكون في المفرد ويكون في المركب، مثاله: في المفرد القرء، في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فإن لفظ القرء وضع في اللغة للطهر والحيض، وكالنور للعقل ونور الشمس، وعرّفه القرافي بأنه: الدائر بين احتمالين بسبب الوضع، وهو المشترك، أو من جهة العقل كالمتواطيء بالنسبة إلى جزئياته، فكل مشترك مجمل، وليس كل مجمل مشتركاً. ومثاله في التركيب قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فإن الذي بيده عقدة النكاح متردد بين الزوج والولي، ذهب مالك إلى أن المراد به الولي، وذهب الشافعي إلى أن المراد به الزوج. وأدلتهم وحججهم يضيق عنها المقام، كما أعرضنا عن استدلال كل الأئمة المختلفين في القرء، هل هو الطهر أو الحيض، ولكل منهم حجج من الكتاب والسنّة، ولغة العرب فليراجعها من شاء في مواضعها. ومن أمثلة المجمل أيضاً قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم

﴿بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١]، فالموصول هنا (ما) مجمل، وبيّن بقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾ [المائدة: ٣] الآية: والمجمل لغة: مأخوذ من الجمل، وهو الخلط والجمع، وتقدمت أمثلة: العام المخصوص، والعام المراد به الخصوص، والعام الباقي على عمومه، قريباً.

السؤال السابع: ما هو المبين؟

الجواب: البيان: هو إخراج الشيء من حيّز الأشكال إلى حيّز التجلي والظهور. وبعبارة أخرى تصيير مشكل من الجلي، يعني أن البيان، بمعنى التبيين، هو: إخراج شيء مشكل، أي مجمل، من قول أو فعل، من حال إشكاله وعدم فهم معناه، إلى حال اتضاح معناه وفهمه، بنصب ما يدل عليه، من حال، أو مقال، فقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١]، مجمل، وبيّنه قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ﴾ [المائدة: ٣] الآية. وأنواع البيان كثيرة، فليراجعها من شاء في محالها، وذكر الشيخ الأمين منها جزءاً كبيراً، في مقدمة أضواء البيان.

السؤال الثامن: بين لنا الخاص؟

الجواب: التخصيص: لغة: الإفراد يقال: خص المطر بني فلان، وخص الله فلاناً بكذا. وفي الإصطلاح: هو قصر

العام على بعض أفراده بأن لا يراد منه البعض الآخر بالحكم وذلك القصر على بعض الأفراد لا بد أن يكون مع اعتماد على دليل يدل على التخصيص وتقدمت الآيات المخصصة لعموم قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

قال في مراقي السعود في حد التخصيص:

قصر الذي عم مع اعتماد غير على بعض من الأفراد

وقال السبكي في جمع الجوامع: التخصيص قصر العام على بعض أفراده.

السؤال التاسع: ما هي أدوات التخصيص؟

الجواب: المخصصات قسمان:

القسم الأول: المخصص المتصل.

وهو خمسة أشياء:

الأول: الإستثناء: وهو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها نحو: غير، وسوى، وخلا، وعدا، إذا نصبا ما بعدهما أو جراه ولا بد أن يكون المستثنى والمستثنى منه من متكلم واحد على الصحيح وقيل مطلقاً، وكذلك الفعل المضارع من مادة الاستثناء كأستثني.

الثاني: الشرط: والمراد به اللغوي لا العقلي ولا العادي ولا الشرعي، وهو أي اللغوي ما يتوقف عليه أمر ما بصيغة: إن، وما، في معناها كمتى، ومهما، والمراد

بالشرط أداته مع مدخولها لأنهما الدالان على التخصيص والمراد به أيضاً تعليق حصول مضمون جملة أخرى وفيه كلام كثير للأصوليين، واستشكالات وأجوبة ليس هذا محل ذكرها، فلو قال قائل: من حفظ القرآن من أولادي فداري وقف عليه، فهذا الشرط الذي هو، من خرج، من لم يحفظ القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣] يفهم تخصيص الأمر بالكتابة بالذين علم خير فيهم دون غيرهم أي فإن لم تعلموا فيهم خيراً فلا تكاتبوهم.

الثالث: الصفة: نحو قول القائل أكرم بني تميم العلماء، فقوله العلماء وصف خصص الحكم الذي هو الإكرام بالعلماء من بني تميم، وخرج غير العلماء منهم، فلا حق لهم في الإكرام.

الرابع: الغاية وهي منتهى الشيء، والمراد بالغاية، غاية صحبها عموم بحيث يشملها من جهة الحكم، إذا لم تذكر وسواء تقدمت أو تأخرت نحو قول القائل حبست داري على أولادي، إلى أن يستغنوا أو يقول إلى أن يستغني أولادي حبست داري عليهم فلو لم تأت الغاية لكانت الدار وقفاً عليهم استغنوا أو لم يستغنوا، فلما ذكرت الغاية اختص الحبس بمن لم يستغن وخرج من استغنى منهم، كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

الخامس: بدل البعض من الكل كما في قوله تعالى:

﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فلفظة الناس عام، ومن بدل بعض من كل من الناس خرج هذا المخصص غير المستطيع فلا حج عليه، وخالف الكثير في هذا الخصوص فقالوا إن المبدل منه في نية الطرح فلم يتحقق فيه معنى الإخراج، ولذلك لم يذكره الكثير من الأصوليين، وقد ذكره ابن الحاجب في المخصصات وتبعه غيره.

القسم الثاني: المخصص المنفصل:

وهو ما يستقل بنفسه من لفظ أو غيره. خلافاً للمخصص المتصل: فإنه لا بد أن يكون مقترناً بالعام. وهو أمران: لفظي - وغير لفظي، وغير اللفظي: قسمان: عقلي - وحسي، والمراد بهما ما كان غير دليل سمعي كالمشاهدة، كما في قوله تعالى في الريح التي أرسلت على عاد: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ الأحقاف: ٢٥]، فإن الحس يدرك بالمشاهدة، ما لا تدمير فيه كالسماء والجبال ونحو ذلك، فالحس هنا مخصص منفصل، وفي الاستدلال بهذه الآية مناقشات عند الأصوليين، ليس هذا محل بسطها.

القسم الثاني من غير اللفظي، العقل: مثاله قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، فليس خالقاً لنفسه لاستحالة ذلك عقلاً لأنه تعالى غير مخلوق، والله

تعالى داخل في الشيء بدليل قوله تعالى ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩] فالتخصيص بالعقل هو أن يكون العقل مانعاً من ثبوت الحكم لذلك المخصوص أي المخرج من العام، والتخصيص بالحس هو أن يكون الحس كالمشاهدة مانعاً مما ذكر.

أما القسم الثاني من المخصصات المنفصلة، اللفظي فهو أقسام:

أولاً: تخصيص الكتاب بالكتاب مثاله تخصيص قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، خص بقوله ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، وبقوله: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق: ٤]، واللائي لم يحضن وقد تقدَّم هذا مبسوطاً في تخصيص العام.

ثانياً: تخصيص الحديث متواتراً كان أو آحاداً بالقرآن كما في الحديث الذي أخرجه الحاكم وغيره: ما قطع من بهيمة فهو ميت صححه الحاكم وخالفه الذهبي فهو على تقدير صحته مخصوص بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ أَثَٰثًا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٍ﴾ [النحل: ٨٠].

ثالثاً: تخصيص الحديث بالحديث كتخصيص قوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر. أخرجه

البخاري والترمذي وأبو داود وابن ماجه والنسائي كلهم في باب الزكاة خص بقوله ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة متفق عليه.

ومن المخصصات المنفصلة الإجماع عند الجمهور والظاهر أن المخصص في الحقيقة إنما هو مستند الإجماع ومثاله قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦] خص بغير الأخت من الرضاع وموطوءة الأب إذ الإجماع على تحريم الاستمتاع بهما بملك اليمين منعقد والمخصص حقيقة في الأولى قوله تعالى: ﴿وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ﴾ [النساء: ٢٣]، وفي الثانية قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢].

ومنها أيضاً التخصيص بالمفهوم بنوعية موافقة ومخالفة مثال التخصص بمفهوم الموافقة قوله صلى الله عليه وسلم لي الواجد يحل عقوبته وعرضه أخرجه الإمام أحمد في المسند ٤/ ٣٨٨ وأبو داود في كتاب الأقضية، ومعنى ليى الواجد، مماطلة الغنى؛ ومعنى يحل عقوبته بالحبس وظاهر الحديث ولو كان الواجد أباً في دين ابنه إلا أنه خص بمفهوم الموافقة في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾[الإسراء: ٢٣] فإن ذلك يدل على تحريم الأذى بالحبس من باب أولى.

ومثال مفهوم المخالفة تخصيص قوله صلى الله عليه

وسلم: في أربعين شاةً شاة. أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة رقم ١٥٦٨ وابن ماجه في الزكاة رقم ١٧٩٨ وغيرهما خص بمفهوم قوله صلى الله وسلم في الغنم السائمة زكاة. أخرجه البخاري في كتاب الزكاة وأبو داود برقم ١٥٦٧ وغيرهما يفهم منه أنه لا زكاة في المعلوفة فيخص به عموم في أربعين شاة شاة، أي إن كانت سائمة لا معلوفة عند من لا يرى الزكاة في المعلوفة وهم الأكثر خلافاً للمالكية.

ومنها أيضاً القياس يخصص به العموم مثاله قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]، فإنه يعم بظاهره كل زانية وزان، إلا أن عموم الزانية خصصه النص بالحرة في قوله: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النساء: ٤٠]، وخص العلماء عموم الزاني الذكر بالقياس على الزانية بالعلة الجامعة التي هي الرق، فقالوا لا فرق بين الأمة والحرة إلا الرّق، فتشطر جلد الأمة لعلة الرق، فيتشطر جلد العبد لاتصافه بالرق الذي هو العلة في تشطير جلد الأَمة، فصار عموم الزانية مخصصاً بالنص وعموم الزاني مخصصاً بالقياس على النص، وللأصوليين مناقشات في التخصيص بالمفهوم بقسميه. وفي القياس تركنا ذكرها إذ لم يكن هذا محل بسطها.

ومنها أي المخصصات المنفصلة أيضاً العرف،

والعرف لا يخص النص إلا إذا قارنه في الوجود عند النطق به، أما الطارئي فلا يخصص به مثال العرف المقارن للخطاب حديث مسلم عن معمر بن عبد الله العدوي رضي الله عنه قال: كنت أسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: الطعام بالطعام، مثلاً بمثل، وكان طعامنا يومئذ الشعير. أخرجه مسلم كتاب المساقاة، والإمام أحمد في المسند ٦/ ٤٠٠، فلفظ الطعام يعم كل أجناسه إلا أن العرف المقارن للخطاب خصصه بالشعير كما قال هذا الصحابي الجليل، ولولا أن هذا العرف خصص الطعام لكان الربا منصوصاً في جميع أنواع المطعومات، ولم يحتج فيها إلى قياس أصلاً كما ذهب إليه الشافعي. وهناك مخصصات أخرى منفصلة مختلف فيها كرجوع الضمير على بعض العام، وسبب النزول، وذكر بعض أفراد العام بحكم العام، ومذهب الراوي هل يخصص مرويه هذه أربع مسائل تركت الكلام عليها لأن المعتمد عدم التخصيص بها، قال في مراقي السعود مبيناً المخصصات المنفصلة لفظية وغيرها.

وسم مستقله منفصلا	**للحس والعقل نماه الفضلا**
وخصص الكتاب والحديث به	**أو بالحديث مطلقاً فلتنتبه**
واعتبر الإجماع جل الناس	**وقسمي المفهوم كالقياس**
والعرف حيث قارن الخطابا	**ودع ضمير البعض والأسبابا**
وذكر ما وافقه من مفرد	**ومذهب الراوي على المعتمد**

السؤال العاشر: ما هو النص؟

الجواب: النص: هو اللفظ الدال في محل النطق إذا أفاد معنى لا يحتمل غيره، كأسماء الأعداد، كقوله: تلك عشرة كاملة، وقوله: فتم ميقات ربه أربعين ليلة.

ويطلق النص عند الأصوليين أيضاً على الظاهر، وسيأتي بيان الظاهر في السؤال الذي بعد هذا، ويطلق أيضاً عندهم على ما دل على أي معنى كان سواء كان كتاباً أو سنّة أو إجماعاً أو قياساً، ويطلق أيضاً عندهم على الوحي من كتاب أو سنة.

السؤال الحادي عشر: ما هو الظاهر؟

الجواب: الظاهر: هو اللفظ الدال في محل النطق إذا احتمل معنى آخر غير المتبادر منه احتمالاً مرجوحاً، كقولك: رأيت الأسد ظاهر في الحيوان المفترس، ويحتمل الرجل الشجاع احتمالاً مرجوحاً.

السؤال الثاني عشر: ما هي أقسام المجتهد؟

الجواب: المجتهد قسمان: مجتهد مطلق، ومجتهد مقيد.

والمقيد قسمان: مجتهد المذهب، ومجتهد الترجيح ويقال له مجتهد الفتيا.

فالمجتهد المطلق: هو الناظر في أدلة الشرع من غير

التزام مذهب أحد كالأئمة الأربعة وأمثالهم وله شروط نحو العشرين مذكورة في محلها لم يتناولها السؤال.

ومجتهد المذهب هو من حفظ أصول إمامه منصوصة كانت أو مستنبطة ولا بد أن تكون له قدرة على تخريج الأحكام على نصوص إمامه الملتزم لمذهبه لأنه ملتزم لأصول ذلك الإمام لا يحيد عنها فنظره في نصوص إمامه كنظر المطلق في أدلة الشرع.

أما مجتهد الترجيح أو الفتيا فهو المتبحر في مذهب إمامه المتمكن من ترجيح قول على آخر أطلقهما إمامه أي لم ينص على ترجيح أحدهما، ومجتهد المذهب أعلى رتبة من مجتهد الفتيا، والمجتهد المطلق أعلى منهما رتبة كما هو واضح.

السؤال الثالث عشر: ما هو حد الإجتهاد؟

الجواب: الإجتهاد في اصطلاح الأصوليين هو بذل الفقيه وسعه أي طاقته في النظر في الأدلة لأجل أن يحصل عنده الظن أو القطع بأن حكم الله في المسألة هو كذا.

السؤال الرابع عشر: عرّف القياس؟

الجواب: القياس لغة: التقدير. يقال قاس الجرح بالميل، إذا قدر عمقه. ومنه قول الشاعر يصف طعنة:

إذا قاسها الآسي النطاسي أدبرت عشيتها أو زاد وهناً هزومها

واصطلاحاً: حمل معلوم على معلوم أي إلحاقه به في حكمه لمساواته له في علته بأن توجد العلة بتمامها في الفرع المحمول كتحريم النبيذ إلحاقاً بالخمر للعلة الجامعة التي هي الإسكار والمراد بالمعلوم ما يتعلق به العلم من موجود ومعدوم، وفي الحد المذكور مناقشات طويلة تركنا ذكرها للإختصار.

السؤال الخامس عشر: ما هو الاستصحاب؟

الجواب: المراد بالاستصحاب العدم الأصلي، والمراد به انتفاء الأحكام الشرعية في حق الأمة قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم، لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، واستصحاب العدم هو المعبر عنه تارة بالإباحة العقلية، ولا يحتج به إلا بعد قصارى البحث عن دليل فلم يوجد، ولو وجد دليل وجب العمل به، فصوم جمادى مثلاً ساقطٌ عن الأمة استصحاباً للأصل، لأن الأصل براءة ألزمه من التكليف حتى يرد بها الشرع بعد بعثة الأنبياء، وخالف بعضهم في الإستدلال بالاستصحاب. وهناك مناقشات هل الأصل في الأشياء الإباحة أو التحريم أو يجب التوقف، وهذا مبسوط في محاله من كتب الأصول.

السؤال السادس عشر: كيفية ترتيب الأدلة؟

الجواب: الأدلة المجمع عليها أربعة: الكتاب،

والسنّة، والإجماع، والقياس، وترتيبها هكذا:

للكتاب الصدارة، ثم تليه السنّة، ثم يلي ذلك الإجماع، ثم القياس، لكن الإجماع القطعي يجب تقديمه على ما خالفه ولو نصاً قاطعاً، لأنه يدل على النسخ، وهو أي القطعي الإجماع المشاهد الذي ليس بينك وبينه واسطة أو الإجماع القولي المنقول تواتراً دون السكوتي وما عدا ذلك من الإجماعات يقدم عليه النص من الكتاب والسنّة، أما الأدلة المختلف فيها فهي كثيرة نحو إجماع أهل المدينة وقول الصحابي والمصالح المرسلة والإستصحاب والعوائد والإستقراء وسد الذرائع الإستحسان، وإجماع أهل الكوفة وإجماع العشرة، وإجماع الخلفاء الأربعة، ونحو ذلك فهذا الترتيب فيها يتوقف على قوة المستند والله تعالى أعلم.

السؤال السابع عشر: ماذا يفعل عند التعارض بين الأدلة؟

الجواب: إذا تعارض نصان من كتاب، أو نصان من سنّة، أو نصان من كتاب وسنّة، أو نصان من المجتهد لأن أقوال المجتهد عند مقلديه بمنزلة أقوال الشارع وجب الجمع بين ذينك النصيّن، وأوجه الجمع كثيرة، منها تخصيص العام بالخاص، وتقييد المطلق بالمقيد، ومنها حمل كل من النصين على حالة غير حالة الثاني، كحديث: من يشهد قبل أن يستشهد. أخرجه مسلم في كتاب الأقضية، ومالك في موطئه

في كتاب الأقضية أيضاً، فمسلم أخرجه من طريقه مع حديث: شر الشهداء من شهد قبل أن يستشهد. أخرجه البخاري في كتاب الشهادات، وفي كتاب فضائل الأصحاب، وفي الرقاق، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة فيحمل الأول على حقوق الله، أو على أن المشهود له غير عالم بأن الشاهد يعرف حقه، ويحمل الثاني على حقوق الآدمي العالم، وإن لم يمكن الجمع بين الدليلين المتعارضين وعرف المتأخر منهما فهو ناسخ للمتقدم إذا كان قابلاً للنسخ كالإنشاء سواء أكانا قطعيين أو ظنيين، وإذا لم يعلم المتأخر من المتقدم وكانا غير متقارنين في الورود فإنه يجب إسقاط كل منهما بالآخر، وطلب الدليل من غيرهما لأن كل واحد منهما يحتمل أنه ناسخ ومنسوخ، وإذا تقارن الدليلان المتعارضان في الورود من الشارع بأن وردا في وقت واحد من غير سبق أحدهما للآخر، فالمجتهد مخيّر بأن يعمل بأيهما شاء، لكن بشرط ألا يمكن الجمع، ولا يوجد مرجح فإن أمكن الجمع والترجيح معاً قدم الجمع لأن العمل بالدليلين أولى من العمل بأحدهما وإلغاء الآخر، وأوضح صاحب مراقي السعود هذه المسألة بقوله:

والجمع واجب متى ما أمكنا إلا فللأخير نسخ بينا

ووجب الإسقاط بالجهل وإن تقارنا ففيه تخيير زكن

أسئلة علم الفقه

السؤال الأول: بيّن لنا معنى الفقه وهل هو إقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت أم غيرها؟

الجواب: الفقه في اللغة: الفهم. ومنه حديث الصحيحين: من يرد الله به خيراً يفقّهه في الدين، أي يفهّمه في الدين، ويطلق على الطب والشعر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٥].

وفي الإصطلاح: هو العلم بجميع الأحكام الشرعية العملية المكتسب من الأدلة التفصيلية والمراد بالأحكام النسب التامة التي هي ثبوت أمر لآخر إيجاباً أو سلباً احترازاً عن العلم بالذوات والصفات والأفعال، واحترازاً عن الأحكام العقلية كالعلم بأن الواحد نصف الإثنين، أو الحسية كالعلم بأن النار محرقة، أو الإصطلاحية كالعلم بأن الفاعل مرفوع والمراد بالعملية المتعلقة بكيفية عمل قلبي كالعلم بوجوب النية في الوضوء أو بدني كالعلم بوجوب الصلوات الخمس وسنية الوِتْر ، وأما الفقه فليس محصوراً في معرفة وجوب الصلوات الخمس وصوم رمضان وحج

البيت، بل إنما ذلك كله العلم بوجوبه من جزئيات الفقه، وقال بعض العلماء: الفقه إدراك الأشياء الخفية، فلذلك تقول: فهمت كلامك. ولا تقول: فقهت السماء والأرض. نقله القرافي في شرح التنقيح عن أبي إسحاق الشيرازي ص ١٦-١٧ فهذا من تمام الحد اللغوي.

السؤال الثاني: بيّن لنا معنى الصلاة لغة؟

الجواب: الصلاة لغة: معناها الدعاء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة:١٠٣]، أي ادع لهم فإن دعاءك قربة لهم، أو رحمة لهم، أو وقار لهم، أو تثبيت لهم أو أمن لهم.

السؤال الثالث: بيّن لنا معنى الصلاة اصطلاحاً وشرعاً؟

الجواب: الصلاة في اصطلاح الشرع: عبارة عن الهيئة المعروفة، المشتملة على قيام وتكبير وقراءة وركوع وسجود وتسليم، فإذا ورد في الشرع أمر الصلاة انصرف إلى هذه الهيئة فهي الصلاة الشرعية.

السؤال الرابع: بيّن لنا اشتقاق الصلاة؟

الجواب: قيل في اشتقاق الصلاة أقوال:

الأول: أنها مشتقة من كونها ثانية لشهادة التوحيد أي تليها كما يلي المصلى، أي الثاني من حلبة السباق الأول

لأن حلبة سباق الخيل يسمى الأول، منها المجلى، والثاني المصلى، لأن رأسه عند صلاه، والثالث المسلى، والرابع عاطف... إلخ.

وقيل اشتقاقها من الصلوين، وهما عرقان في الظهر ممتدان إلى الأرداف يتحركان وقت السجود والركوع، وقيل إن الصلوين عظمان ينحنيان في الركوع والسجود، قالوا ولهذا كتب الصلاة في المصحف بالواو، انظر النووي على شرح مسلم أول كتاب الصلاة.

السؤال الخامس: ما هي حكمة مشروعية الصلاة؟

الجواب: الحكمة من مشروعية الصلاة الخضوع والإنابة والتذلل للخالق سبحانه وتعالى، ولذلك لا يمكن فيها النيابة لأن الحكمة منها ما ذكر فلا يصح لأحد أن ينيب غيره ليصلي عنه بخلاف الزكاة مثلاً فإن الحكمة من مشروعيتها سد خلة الفقير وذلك يحصل بالنيابة لو أناب صاحب المال غيره فأخرج زكاة ماله صح ذلك بخلاف الصلاة.

السؤال السادس: ما هو الزمن الذي شرّعت فيه الصلاة؟

الجواب: شرعت الصلاة ليلة الإسراء بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم والمعراج به إلى السماوات وذلك حصل في

مكة قبل الهجرة إجماعاً إلا أن تحديد المدة مختلف فيه قيل: إن الإسراء قبل الهجرة بنحو سنة، وقيل بأكثر من سنة إلا أنه لم يبلغ السنتين والله تعالى أعلم.

السؤال السابع: ما حكم الصلاة؟

الجواب: حكمها واجبة بالكتاب والسنّة والإجماع ـ أما الكتاب ففي قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، في غير ما آية من القرآن وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ۝٥﴾ [البينة: ٥]، وأما السنّة فقد دلّت منها أحاديث كثيرة على وجوبها من ذلك حديث الصحيحين: بني الإسلام على خمس؛ شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً. متفق عليه.

وأما الإجماع فقد أجمعت الأمة على وجوب خمس صلوات في اليوم والليلة، ومن جحد وجوبها كفر ومن تركها عامداً حتى خرج وقتها فذهب الجمهور إلى أنه يستتاب ثلاثة أيام يؤمر فيها بالصلاة، فإن انقضت ولم يتب قتل حداً بالسيف لا كفراً، وذهب الإمام أحمد إلى أن تاركها عمداً تكاسلاً كافر ولكل حجج وأدلة ليس هذا محل بسطها.

السؤال الثامن: ما فضلها: أي الصلاة؟

الجواب: وردت أحاديث كثيرة مشهورة في فضل الصلاة أذكر منها ما تحصل به الفائدة ففي صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أرأيتم لو أن نهراً بباب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات هل يبقى من درنه شيء؟ قالوا لم يبق من درنه شيء قال فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهن الخطايا.

وفي رواية لمسلم: مثل الصلوات الخمس كمثل نهر جار غمر على باب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات. وفيه أيضاً من حديث أبي هريرة: من تطهّر في بيته ثم مشى إلى بيت من بيوت الله ليقضي فريضة من فرائض الله كانت خطواته إحداهما تحط عنه خطيئته والأخرى ترفع درجة، وفيه أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: أحدكم ما قعد ينتظر الصلاة ما لم يحدث، تدعو له الملائكة اللهم اغفر له اللهم ارحمه. أخرجها مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة وأخرجها غيره والأحاديث بنحو هذا كثيرة جداً.

السؤال التاسع: ما هو معنى الزكاة لغة؟

الجواب: الزكاة لغة: النماء والتطهير، فالمال ينمو بها من حيث لا يرى وهي مطهرة لمؤديها من الذنوب، وقيل: ينمو أجرها عند الله تعالى ولا مانع من حصول الأمرين فينمو المال وينمو الأجر لصاحبها.

السؤال العاشر: ما معنى الزكاة اصطلاحاً؟

الجواب: الزكاة في اصطلاح الشرع حق محدد يجب في المال إذا بلغ قدراً معيناً يختلف باختلاف الأموال من النقود والمواشي والحبوب والثمار، فعند إطلاق الزكاة في موارد الشريعة تنصرف إلى ما ذكر.

السؤال الحادي عشر: ما حكمة مشروعية الزكاة؟

الجواب: حكمة مشروعية الزكاة مواساة الفقير وسد خلته من مال الغني.

السؤال الثاني عشر: شرع الصوم لأجل خمس خصال فما هي تلك الخصال؟

الجواب: شرع الصوم لأجل:

(١) حبس النفس عن شهواتها.

(٢) فطامها عن المألوف وتعديل قوتها الشهوانية.

(٣) كسر الجوع والظمأ من حدتها وثورتها.

(٤) يذّكر الغني بحال المسكين الجاري عليه الجوع والظمأ جرياناً مستمراً، فيحمد الله على نعمة الغنى.

(٥) سبب لمحبة الله ومرضاته فهو لجام المتقين، وجنة المحاربين، ورياضة الأبرار والمقربين وهو لرب العالمين من

بين سائر الأعمال. . . إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به - الحديث. وقد صرح القرآن الكريم بأن الله كتب على العباد الصوم كي يتقوه فهذه حكمة واضحة يدخل تحتها غالب ما ذكر قبل فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٨٣﴾ [البقرة: ١٨٣]، وفي الصحيحين: يا معشر الشباب من استطاع منك الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء، وهذه حكمة أخرى تقدمت فيما تقدم وهي كونه وجاء أي يقطع الشهوة بحيث لا يصبو الإنسان إلى الزنا، وفي الحديث اغزو تغنموا وصوموا تصحوا وسافروا تستغنوا، أخرجه أبو نعيم في الطب وعزاه العجلوني في كشف الخفا للحاكم ولم أقف عليه فهذه حكمة أخرى على تقدير صحة الحديث، وأخرجه الإمام أحمد في المسند.

السؤال الثالث عشر: ما حكمة مشروعية الحج؟

الجواب: شرع الحج لإقامة شعائر الله، وإقامة شعائر الله من تقوى القلوب. قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمۡ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقۡوَى ٱلۡقُلُوبِ ٣٢﴾ [الحج: ٣٢] الآية. كما شرع للحصول على المنافع الدنيوية والأخروية، قال تعالى: ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَجِّ يَأۡتُوكَ رِجَالٗا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٖ يَأۡتِينَ مِن كُلِّ

فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿٢٧﴾ لِّيَشْهَدُواْ مَنَٰفِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [الحج: ٢٧، ٢٨].

قال العلماء منافع لهم أي ما يرضي الله تعالى من أمر الدنيا والآخرة، فيدخل في ذلك أداء النسك وربح التجارة ومغفرة الذنوب والأخرى، قال الماوردي في نكته: ليشهدوا منافع لهم فيه ثلاثة تأويلات.

أحدها: أنه شهود المواقف، وقضاء المناسك.

والثاني: أنها المغفرة لذنوبهم.

والثالث: أنها التجارة في الدنيا والأجر في الآخرة.

واختار ابن العربي شمول المنافع للجميع وهو وجيه.

السؤال الرابع عشر: ما حكمة زكاة الفطر؟

الجواب: الحكمة من زكاة الفطر: كونها طهرة للصائم من اللغو، والرفث، وطعمة للمساكين.

أخرج أبو داود في سننه عن ابن عباس قال: فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين الحديث رقم ١٦٠٩ كتاب الزكاة وأخرجه ابن ماجه في الزكاة باب صدقة الفطر برقم ١٨٢٧.

علم البلاغة

السؤال الأول: نرجو من حضرة الأخ المحترم أن يبيّن لنا معنى فصاحة المفرد؟

الجواب: فصاحة المفرد عبارة عن خلوصه من ثلاثة أمور:

أولاً: التنافر: وهو وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فتارة تكون بسبب ذلك متناهية في الثقل كالهعخع، وقد سئل أعرابي عن ناقته فقال: تركتها ترعى الهعخع. وهو شجر، وقيل لا أصل له في كلام العرب وإنما هو الخعخع بخاءين إذ الهاء والعين لا يكادان يجتمعان في كلمة من غير فصل، وتارة تكون غير متناهية في الثقل، كقول امرىء القيس: غدائره مستشزرات إلى العلى: تضل العقاص في مثنى ومرسل: فكلمة مستشزرات غير فصيحة لكنها غير متناهية في عدم الفصاحة، وضابط التنافر كل ما عده الذوق السليم الصحيح ثقيلاً سواءً كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك.

ثانياً: الغرابة: وهي كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مألوفة الإستعمال كما روي أن بعضهم سقط من حماره فاجتمع عليه ناس فقال: ما لكم تكأكأتم عليَّ كتكأكئكم على ذي جنة؟ إفرنقعوا عني - يعني ما لكم

اجتمعتم عليَّ تفرقوا عني، أو تكون الكلمة تخرج على معنى بعيد نحو: مسرج من قول العجاج: وفاحماً ومرسناً مسرجاً فإنه لم يعرف مراده بقوله: مسرجاً حتى اختلف في المراد به فقيل هو من قولهم في السيوف سريجية منسوبة إلى قين يقال له سريج كأنه شبه الأنف المذكور في قوله ومرسناً بالسيف في الرقة والاستواء وقيل في بريقه ولمعانه.

ثالثاً: المخالفة للقواعد: بأن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الألفاظ الموضوعة كالفك فى محل الإدغام وعكسه، كقول أبي النجم.

الحمد لله العلي الأجلل   الواحد الفرد القديم الأول

والقياس بالإدغام لاجتماع مثلين مع تحريك الثاني منهما.

السؤال الثاني: ما هي فصاحة الكلام؟

الجواب: الفصاحة في اللغة: الظهور والإبانة. قال تعالى: ﴿وَأَخِي هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾ [القصص: ٣٤]، أي أبين مني قولاً.

ومعناها في الإصطلاح يختلف باختلاف موصوفها، وموصوفها: الكلمة، والكلام، والمتكلم. يقال كلمة فصيحة، وكلام فصيح في النثر، وقصيدة فصيحة في النظم، ومتكلم فصيح، أما البلاغة فيوصف بها المتكلم والكلام دون

الكلمة فيقال كلام بليغ، ومتكلم بليغ ولا يقال كلمة بليغة.

أما فصاحة الكلام فهي سلامته في ثلاثة أمور أيضاً:

أولاً: سلامته من التنافر: بحيث لا تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وإن كان كل منها فصيحاً والثقل يكون متناهياً وغير متناه، فالأول كقول القائل:

وقبر حرب بمكان قفر   وليس قرب قبر حرب قبر

ومثال الثاني قول الآخر:

كريم متى أمدحه أمدحه والورى   معي وإذا ما لمته لمته وحدي

فمنشأ الثقل في الأول اجتماع الكلمات، وفي الثاني بعض حروفها وهو في تكرار أمدحه، أمدحه.

ثانياً: ضعف تأليف الكلام: بأن يكون على خلاف القانون النحوي، كالإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى حكماً نحو: ضرب زيد غلامه. لأن رجوع الضمير إلى المفعول المتأخر لفظاً ممتنع عند الجمهور لئلا يلزم رجوعه إلى ما هو متأخر لفظاً ورتبة وأجازه بعضهم.

ثالثاً: سلامة الكلام من التعقيد: بأن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد لخلل واقع إما في نظمه بسبب تقديم أو تأخير أو حذف، أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المعنى المراد كقول الفرزدق يمدح إبراهيم خال هشام بن عبد الملك:

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حيٌّ أبوه يقاربه

أي ليس مثله في الناس أحد يقاربه أي يشابهه في الفضائل إلا رجلاً مملكاً أي أعطى الملك يعني هشاماً، أبو أمه أي أبو أم ذلك الملك أبوه أي أبو إبراهيم الممدوح أي لا يماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام، فالكلام هنا فيه تعقيد قوي، ففيه الفصل بين المبتدأ الذي هو أبو أمه والخبر الذي هو أبوه بالأجنبي، الذي هو حي وفصل بين الموصوف الذي هو حي وصفته التي هي يقاربه بالأجنبي الذي هو أبوه، وفيه تقديم المستثنى الذي هو مملكاً على المستثنى منه الذي هو حي، وفصل بين البدل وهو حي والمبدل منه وهو مثله.

وزاد بعضهم رابعاً وهو: فصاحة كلماته احترازاً من نحو زيد أجلل أي أجل فليس بفصيح كما تقدم في فصاحة المفرد.

السؤال الثالث: ما هي فصاحة المتكلم؟

الجواب: فصاحة المتكلم صفة ملازمة له والمراد بالصفة الملكة والمعنى أن فصاحة المتكلم ملكة يقتَدِر بها المتكلم على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح، والملكة هي الكيفية الراسخة في النفس.

السؤال الرابع: ما هي بلاغة الكلام؟

الجواب: بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته احترازاً من نحو: شعره مستشزر فإنه وإن كان مطابقاً لمقتضى الحال، إلا أنه ليس بفصيح لتنافر حروف بعض كلماته فليس بليغاً، واحترز بقوله: مطابقته لمقتضى الحال، من نحو قولك: إن زيداً قائم. إذا ألقي إلى خال الذهن، فإن الحال يقتضي أن لا يؤكد الكلام لخالي الذهن، لأن مقتضى توكيد الكلام للسامع كونه متردداً في صحة الخير أو منكراً له. فعلم مما ذكر أن كل بليغ كلاماً كان أو متكلماً فصيح لجعل الفصاحة شرطاً للبلاغة، وليس كل فصيح بليغاً كلاماً كان أو متكلماً لأن الفصيح قد يعرى عن المطابقة كما تقدم قريباً.

السؤال الخامس: ما هو المجاز العقلي وملابساته؟

الجواب: المجاز العقلي لعلماء البيان فيه كلام كثير، وسألخص إن شاء الله جملاً تفي بالمقصود من كلام القزويني في الإيضاح، والسيوطي في شرحه لألفيته، والدمنهوري في شرحه للجوهر المكنون باختصار فأقول: المجاز العقلي هو الكلام المفاد به، خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول، والمراد بقوله لضرب من التأول احترازاً من الكذب، فإنه لا يسمى مجازاً مع كونه

كلاماً مفيداً خلاف ما عند المتكلم، ولا بد له من ملابسة أي تأويل بحيث توجد قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له، ومعنى كونه ليس له، أي عند المتكلم في الظاهر، فخرج على هذا قول الجاهل، أنبت الربيع البقل، فإنه وإن كان إسناداً إلى ما ليس له في الواقع، لكن لا تأول فيه لأن الجاهل معتقد لذلك، ومثاله قول أبي النجم.

ميز عنه قنزعا عن قنزع جذب الليالي أبطئي أو أسرعي

حيث أسند ميز المكنى به عن الشيب في الرأس إلى جذب الليالي أي مُضيُّهَا لقوله بعد ذلك:

أفناه قيل الله للشمس اطلعي حتى إذا واراك أفق فارجعي

فإنه دل على أنه يعتقد فعل الله تعالى وأنه المبديء المعيد المنشيء المغني فكان الإسناد هنا على تأويل إرادة الزمان أو السبب.

أما ملابساته فكثيرة جداً فهو يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب، فمثاله للزمان: ليل سار، وإنما هو مسرى فيه، ونهاره صائم، وهو مصوم فيه، ومثال المكان: قولهم نهر جار، وإنما الماء جار فيه لأن النهر في اللغة: هو الشق في الأرض، فلما جرى فيه الماء، سمي الماء الجاري نهراً، فالملابسة هنا مكانية، ومثاله في السبب قولهم: بنى فلان مسجداً إذا كان السبب في بنائه

بحيث كان آمراً بذلك، ثم إن القرينة الصارفة عن إرادة المعنى الأصلي إما أن تكون لفظية أو معنوية، فاللفظية تقدمت في بيت أبي النجم: أفناه قيل الله للشمس اطلعي: وإما أن تكون معنوية كاستحالة قيام المسند بالمسند إليه عقلاً نحو قولهم: محبتك جاءت بي إليك لظهور استحالة قيام المجيء بالمحبة أو عادة نحو قولهم هزم الأمير الجند لاستحالة هزيمة الجند بالأمير وحده عادة وهكذا وقد ذكروا أمثلة كثيرة من القرآن.

السؤال السادس: بيّن ما في قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ٢]، وما في قوله تعالى: ﴿فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]؟

الجواب: اعلم أولاً أن إسناد الفعل إلى اسم الفاعل إذا كان مبنياً له وإسناده للمفعول به إذا كان مبنياً له حقيقة لا مجاز، وإسناده إلى غيرهما أي غير الفاعل في المبني للفاعل، وغير المفعول به في المبني للمفعول لجامع بينهما وهو ملابسة كل منهما للفعل مجاز ومن هنا مثل: البيانيون، بقوله تعالى: ﴿فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]، للمجاز العقلي، لأن الفعل هنا أسند إلى ما ليس له الملابسة إذ أصل الكلام رضيت العيشة مبني للفاعل وأسند للمفعول به إذ العيشة مرضيته لأنها لا يتأتى إسناد الرضا إليها، وأصل الكلام

رضى المرء عيشته، ثم أسند الفعل إلى المفعول به من غير أن يبنى له، فبقي رضيت العيشة فمن هنا عبّروا عنه بالمجاز ثم سبك من الفعل المبني للفاعل اسم فاعل، وأسند إلى ضمير العيشة فآل الأمر إلى أن صار المفعول فاعلاً ولهذا نظائر كثيرة في كلام العرب كقولهم: ثوب لابس، وسيل مفعم والأصل لبس زيد ثوباً، فعل به ما تقدم، وسيل مفعم تقديره أفعم السيل الوادي أي ملأه فأسند الفعل إلى المفعول في التقدير من غير أن يبنى له إلخ.

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢﴾ [الزلزلة: ٢]، ففيه أيضاً من أنواع البلاغة، أن في الآية مجاز الإسناد، وهو المجاز العقلي عندهم، حيث أسند الإخراج إلى الأرض، مع أن المخرج في الحقيقة هو الله سبحانه و تعالى، والعلاقة هنا الملابسة.

السؤال السابع: بيّن ما في قوله تعالى: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا﴾ [غافر: ٣٦] من أوجه البلاغة؟

الجواب: في الآية من أوجه البلاغة على ما ذكره البلاغيون، المجاز العقلي عندهم، لأن البناء فعل العملة، وهامان سبب، فالملابسة هنا هي السببية لأن العادة تحيل حصول البناء من هامان وحده إن كان العقل لا يمنع ذلك قال السيوطي في الفتية في علم البيان.

وشاع في الإنشاء والقرآن يقول يا هامان مثل ذان

فالضمير المستتر في قوله: وشاع راجع إلى المجاز العقلي المذكور سابقاً في قوله: وما يدعى المجاز العقلي.

السؤال الثامن: ما هو المجاز المفرد؟

الجواب: المجاز المفرد ويسمى المجاز اللغوي، هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له، أولاً لعلاقة بينهما مع قرينة صارفة عن قصد المعنى الأصلي، فقولك رأيت أسداً يرمي، مجاز مفرد، حيث استعملت كلمة الأسد في الرجل الشجاع، فالعلاقة بينهما هي الشجاعة، والقرينة الصارفة عن المعنى الأصلي هي قولك يرمي.

السؤال التاسع: ما هي الإستعارة التصريحية؟

الجواب: اعلم أولاً أن الإستعارة من المجاز اللغوي وهي تشبيه حذف أحد طرفيه، فعلاقتها المشابهة دائماً وهي قسمان: تصريحية ومكنية.

فأما الإستعارة التصريحية فهي ما صرح فيها بلفظ المشبه به، مثال ذلك: قول المتنبي يصف دخول رسول الروم على سيف الدولة ابن حمدان:

وأقبل يمشي في البساط فما درى إلى البحر يسعى أم إلى البدر يرتقي

فقد شبّه سيف الدولة بالبحر بجامع العطاء، ثم استعير اللفظ الدال على المشبه به وهو البحر للمشبه وهو سيف

الدولة على سبيل الإستعارة التصريحية، والقرينة فأقبل يمشي هذا في تشبيهه له بالبحر، ثم أجرى استعارة أخرى في قوله: أم إلى البدر يرتقي. فشبّه سيف الدولة بالبدر بجامع الرفعة، ثم استعير اللفظ الدال على المشبه به وهو البدر للمشبه وهو سيف الدولة على سبيل الإستعارة التصريحية والقرينة، فأقبل يمشي في البساط، ومثلوا لها أمثلة كثيرة من القرآن تركناها للخلاف الجاري فيها هل تجوز في القرآن أو لا؟ وبالتأمل علمنا أن البيت المذكور تضمن مجازين عقليين كل منهما حذف منه لفظ المشبه واستعير بدله لفظ المشبه به ليقوم مقامه بادعاء أن المشبه به هو عين المشبه وهذا أبعد مدى في البلاغة وأدخل في المبالغة ويسمى هذا المجاز استعارة، ولما كان المشبه به مصرحاً به في هذا المجاز سمي استعارة تصريحية.

السؤال العاشر: ما هي الإستعارة المكنية؟

الجواب: تقدم أن الإستعارة من المجاز اللغوي وأنها تشبيه حذف أحد طرفيه، وتقدم الكلام على الإستعارة التصريحية، أما الإستعارة المكنية فهي التي حذف فيها المشبه به ورمز له بشيء من لوازمه، مثال ذلك قول الحجاج بن يوسف في التهديد: إني لأرى رؤوساً قد أينعت وحان قطافها. فإنه شبه الرؤوس بالثمرات، فأصل الكلام إني لأرى رؤوساً

كالثمرات قد أينعت، ثم حذف المشبه به الذي هو الثمرات، فصار الكلام إني لأرى رؤوساً قد أينعت على تخيل أن الرؤوس قد تمثلت في صورة ثمار ورمز للمشبه به المحذوف بشيء من لوازمه وهو أينعت لأن ذلك من لوازم الثمار، ولما كان المشبه به في هذا المثال غير مذكور سميت الإستعارة مكنية، ولا يتسع المقام لأكثر من مثال واحد.

السؤال الحادي عشر: ما هي الإستعارة التخييلية؟

الجواب: إذا أضمر التشبيه في النفس ولم يصرح بشيء من أركانه سوى لفظ المشبه ويدل عليه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر ثابت حساً أو عقلاً أجرى عليه اسم ذلك الأمر حينئذ يسمى هذا التشبيه استعارة بالكناية، وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخييلية، مثاله قول أبي ذؤيب الهذلي خويلد بن خالد:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع

فإنه شبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذي فضيلة فأثبت للمنية الأظفار التي لا يكتمل ذلك في السبع بدونها تحقيقاً للمبالغة في التشبيه، فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية وإثبات الأظفار لها تخييلية، مع أن صاحب التلخيص يرى أنهما حقيقتان لغويتان غير داخلتين في قسم

المجاز لأنهما لم تستعملا في المشبه به لأن التشبيه أضمر في النفس ولم يصرح بشيء من أركانه والله أعلم. قال السيوطي في ألفيته مبيناً الإستعارة المكنية والتخييلية:

قد يضمر التشبيه في النفس فلا ... يذكر شيء من أدلة خلا
مشبهاً ثم لهذا يثبت ... ما اختص بالآخر ذا القرينة
فسم ذا التشبيه بالمكنيه ... عنها وذا الإثبات تخييليه

ومعنى الأبيات هو ما تقدم.

السؤال الثاني عشر: ما هو المجاز المركب؟

الجواب: المجاز المركب: هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة في التشبيه أي تشبيه إحدى صورتين منتزعتين من أمرين أو أمور بالأخرى، ثم تدخل المشبهة في جنس المشبه بها مبالغة في التشبيه فتذكر بلفظها من غير تغيير بوجه من الوجوه.

مثاله قول الوليد بن يزيد لما بويع بالخلافة وقد بلغه أن مروان بن محمد متردد في بيعته: أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت فإنه شبّه صورة تردده في البيعة بصورة تردد من قام ليذهب في أمر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً وتارة لا يريده فيؤخر أخرى، فاستعمل في الصورة الأولى الكلام الدال على

الصورة الثانية، ووجه التشبيه وهو الإقدام تارة، والإحجام أخرى منتزع من عدة أمور، ويسمى هذا المجاز التمثيل على سبيل الإستعارة والتمثيل، ومتى فشا استعمال المجاز المركب على سبيل الإستعارة سمى مثلاً، ومنه قولهم لمن يعمل الحيلة حتى يميل صاحبه إلى ما كان يمتنع عنه ما زال يفتل منه في الذروة والغارب حتى بلغ منه ما أراد، والمعنى أنه لم يزل يرفق بصاحبه رفقاً يشبه حاله فيه حال من يجيء إلى البعير الصعب فيفتِلُ الشعر في ذروته وغاربه حتى يسكن ويستأنس فهذا مجاز مركب.

السؤال الثالث عشر: ما هو المجاز المرسل؟

الجواب: المجاز المرسل هو ما كانت العلاقة فيه غير المشابهة كاستعمال الجزء في الكل وعكسه كاستعمال الكلمة في الكلام، وكاستعمال الأصابع في الأنامل، وكإطلاق اسم الحال على المحل، ومن إطلاق الجزء على الكل إطلاق العين على الرقيب لأنها جزءه، ومن إطلاق الكل على الجزء أيضاً حديث مسلم ومالك: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين. يعني الفاتحة إذ هي جزء من الصلاة، وتارة تكون العلاقة سببية كقولهم رعينا الغيث أي النبات لأنه سببه فالنبات سببه نزول الغيث أي المطر، وهذا النوع من المجاز علاقاته كثيرة جداً فيما ذكر منها كفاية.

السؤال الرابع عشر: ما هي الإستعارة الأصلية؟

الجواب: تكون الإستعارة أصلية إذا كان اللفظ الذي جرت فيه اسم جنس أو جامداً كالمصدر، كما أنها تكون تبعية إذا كان اللفظ الذي جرت فيه وصفاً أو فعلاً أو حرفاً وسيأتي بيانه في جواب السؤال الآتي إن شاء الله تعالى مثالها قول أبي الطيب المتنبي:

يمج ظلاما في نهار لسانه   ويفهم عمن قال ما ليس يسمع

فإنه شبّه المداد بالظلام بجامع السواد واستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه على سبيل الإستعارة التصريحية. ثم شبه الورق أيضاً بالنهار بجامع البياض، ثم استعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه على سبيل الإستعارة التصريحية مع أن أول البيت استعارة مكنية في قوله: يمج ظلاماً في نهار لسانه فقد شبّه القلم الذي هو مرجع الضمير في لسانه بإنسان ثم حذف المشبه به ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو اللسان ففيه استعارة مكنية.

السؤال الخامس عشر: ما هي الإستعارة التبعية؟

الجواب: تكون الإستعارة تبعية إذا كان اللفظ الذي جرت فيه مشتقاً أو فعلاً بخلاف الأصلية فإن اللفظ الذي تجري فيه فلا بد أن يكون جامداً مثاله قول المتنبي يصف الأسد:

ورد إذا ورد البحيرة شاربا ورد الفرات زئيره والنيلا

فقد شبّه وصول صوت الأسد إلى الفرات بوصول الماء بجامع أن كلاًّ ينتهي إلى غاية، ثم استعير اللفظ الدال على المشبه به وهو الورود للمشبه، وهو وصول الصوت ثم اشتق من الورود بمعنى وصول الصوت ورد بمعنى وصل وإنما سميت الإستعارة هنا تبعية لأن جريانها في المشتق كان تبعاً لجريانها في المصدر.

ويصح أن تجري في البيت استعارة مكنية في قوله: ورد الفرات زئيره فيشبه الزئير بحيوان ثم يحذف ويرمز إليه بشيء من لوازمه وهو ورد فيكون في زئيره استعارة مكنية وهكذا فكل استعارة تبعية يصح أن تكون في قرينتها استعارة مكنية إلا أنه لا يجوز إجراء الإستعارة إلا في واحد منهما لأن كل استعارة تبعية قرينتها مكنية.

السؤال السادس عشر: ما هي الإستعارة المرشحة؟

الجواب: الإستعارة المرشحة: هي أن تقترن الإستعارة بما يلائم المستعار منه. ومثلوا له بقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ١٦﴾ [البقرة: ١٦]، استعير الإشتراء للإستبدال والاختيار، ثم قرن بما يلائمه من الربح والتجارة، هكذا ذكروا هذا المثال من القرآن، ومن هذا النوع قوله صلى الله عليه وسلم: «من

كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسق ماءه زرع غيره» رواه الترمذي فقد استعير الزرع للحمل وقرن بما يلائمه وهو السقي بالماء.

السؤال السابع عشر: ما هي الإستعارة المجردة؟

الجواب: الإستعارة المجردة: هي التي يذكر معها ملائم المشبّه به كقول القائل:

غمر الرداء إذا تبسم ضاحكا غرقت بضحكته رقاب المال

يصف كثير العطاء فاستعار الرداء له لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يناسب العطاء تجريداً للاستعارة، والقرينة ما بعده في البيت وقول الآخر:

ينازعني ردائي عبد عمرو رويدك يا أخا عمرو بن بكر
لي الشطر الذي ملكت يميني ودونك فاعتجز منه بشطر

فقد استعار الرداء للسيف ووصفه بالاعتجاز الذي هو وصف الرداء فنظر إلى المستعار منه.

السؤال الثامن عشر: لم سمي المجاز المرسل مرسلاً؟

الجواب: سمي المجاز المرسل مرسلاً: لأن علاقته المصححة له غير المشابهة، فكأنه أرسل عن الشبه، أي ترك من ناحية التشبيه، بخلاف الاستعارة فإن علاقتها المشابهة دائماً كما تقدم، مثاله استعمال اليد في النعمة، في قولهم:

فلان له يد. يريد نعمة، فاليد في الأصل للجارحة، وأطلقت على النعمة لأنها تصدر منها، ومن استعمالها في ذلك حديث الصحيحين أسرعكن لحوقاً بي أطولكن يداً، أي أكثركن عطاء، ومنه استعمال الجزء في الكل، إذا كان له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل، كإطلاق العين على الربيئة أي الرقيب وهو جزؤه، وتقدمت له أمثلة في ١٣ من أسئلة البلاغة.

السؤال التاسع عشر: ما هو حد التشبيه؟

الجواب: التشبيه بيان أن شيئاً أو أشياء شاركت غيرها في صفة أو أكثر بأداة هي الكاف أو نحوها ملفوظة أو ملحوظة.

السؤال العشرون: ما هي أركان التشبيه؟

الجواب: أركان التشبيه أربعة وهي: المشبه، والمشبه به، ويسميان طرفي التشبيه، وأداة التشبيه، ووجه الشبه، ويجب أن يكون أقوى وأظهر في المشبه به منه في المشبه، مثاله قول الشاعر:

ربَّ ليل كأنه الصبح في الحسن   وإن كان أسود الطيلسان

فالمشبه الضمير في كأنه العائد على ليل، والمشبه به الصبح، وأداة التشبيه كأن، ووجه الشبه الحسن.

السؤال الواحد والعشرون: مثل لطرفيّ التشبيه إذا كانا حسّيين؟

الجواب: المراد بالحسّيين: ما يدرك بإحدى الحواس الخمس كتشبيه الخد بالورد في المدرك بحاسة البصر، وكتشبيه الريق بالشهد في المذوقات، وكتشبيه الجلد الناعم بالحرير، كل هذه الأمثلة طرفا التشبيه فيها حسيان، وهذا هو الكثير في طرفي التشبيه.

السؤال الثاني والعشرون: مثل لطرفي التشبيه إذا كانا معنويين؟

الجواب: مثال كون طرفيّ التشبيه معنويين، تشبيه العلم بالحياة، وتشبيه الجهل بالموت، كما قال الشاعر:

أخو العلم حي خالد بعد موته ... وأوصاله تحت التراب رميم
وذو الجهل ميت وهو ماش على الثرى ... يظن من الأحياء وهو عديم

السؤال الثالث والعشرون: ما هي الكناية؟

الجواب: الكناية لفظ مستعمل في لازم معناه الموضوع هو له مع جواز إرادة ذلك المعنى الحقيقي، هذا ما ذهب إليه القزويني في تلخيصه وتبعه الكثير وفيها كلام كَثير للعلماء كتاج الدين السبكي وغيره، فقيل هي ليست حقيقة ولا مجازاً على رأي صاحب التلخيص وقيل حقيقة، وتاج الدين السبكي قسّمها إلى حقيقة ومجاز، فقولك: فلان طويل النجاد. بكسر

النون تريد الكناية عن طول قامته، لأن طول نجاده، أي حمائل سيفه، يلزم منه طول قامته، مع أنه لا مانع من قصد المعنى الأصلي، وتكون تقصد طول حمائل سيفه على الحقيقة، وهكذا في قولك فلان كثير الرماد، إذا كنت تريد الكناية عن كثرة ضيوفه، التي يلزم منها كثرة إيقاد النار، مع أنه لا مانع من إطلاق اللفظ فيما وضع له أصلاً، وهو كثرة الرماد حقيقة.

السؤال الرابع والعشرون: ما هو الفرق بين الكناية والمجاز؟

الجواب: الفرق بين الكناية والمجاز هو أن الكناية كما تقدم يجوز فيها إرادة المعنى الحقيقي مع اللازم كما تقدم في الكناية، ومن هنا خالفت المجاز، فإنه لا يراد فيه المعنى الحقيقي مع المجازي للزوم القرينة المانعة من إرادته، فقولك مثلاً رأيت أسداً يرمي في الهيجاء، لا يحتمل معنى الأسد الحقيقي بحال، فمن هنا خالفت الكناية المجاز والله تعالى أعلم.

أسئلة علم النحو

السؤال الأول: للنحو خمسة معان نرجو من حضرة المحترم أن يبيّنها لنا؟

الجواب: النحو يطلق على خمسة معان وهي: القصد، والقسم، والمثل، والمقدار، والجهة، واجتمعت هذه الأمور في قول الشاعر:

نحونا نحو دارك يا حبيبي وجدنا نحو ألف من رقيب
وجدناهم جياعا نحو كلب تمنوا منك نحوا من شريبي

ومن وروده بمعنى الجهة قول الراجز:

يحدو بها كل فتى هيات وهن نحو البيت قاصدات

أي جهة البيت قاصدات، والهيات كثير الصوت بالحداء.

السؤال الثاني: ما هو معنى النحو اصطلاحاً؟

الجواب: علم النحو في الإصطلاح: هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها وليس

بقسيم التصريف خلافاً لبعضهم وخصته كثرة الاستعمال بهذا الاسم وإن كان كل علم منحواً إليه مقصوداً وسبب تسميته بهذا الاسم ـ النحو ـ ما روي أن علياً كرم الله وجهه لما أشار إلى أبي الأسود الدؤلي أن يضعه وعلمه الاسم والحرف والفعل وشيئاً من الإعراب قال له انح هذا النحو يا أبا الأسود ـ من شرح الطرة للمختار بن بونا.

السؤال الثالث: للإعراب لغة معان، نرجو أن تبيّنها لنا؟

الجواب: الإعراب مصدر اعرب وهو لغة التغيير والتبيين والتحسين والإبانة.

السؤال الرابع: ما هو الإعراب اصطلاحاً؟

الجواب: الإعراب إصطلاحاً: تغيير أواخر الكلم باختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً على القول بأنه معنوي وعلى القول بأنه لفظي هو: ما جيء به لبيان مقتضى العامل وأقسامه أربعة: رفع ـ نصب ـ خفض ـ جزم.

السؤال الخامس: ما هو الإعراب اللفظي؟

الجواب: الإعراب اللفظي: هو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أوحرف أو سكون أو حذف. فالحركة نحو: جاء زيد، والحرف نحو: جاء أخوك؛ وجاء الزيدان،

والسكون نحو: لم يضرب، والحذف نحو: لم يضربا.

السؤال السادس: ما هو الإعراب المعنوي؟

الجواب: الإعراب المعنوي: هو تغيير أواخر الكلم باختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً نحو: جاء زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيد، وجاء المصطفى، ورأيت المصطفى، ومررت بالمصطفى؛ فالحركات إنما هي دلائل عليه.

السؤال السابع: ما هو البناء اللفظي؟

الجواب: البناء لغة: وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت.

وفي الإصطلاح ينقسم إلى لفظي ومعنوي، فاللفظي عرّفه في التسهيل فقال: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب (في كون كل حركة أو سكوناً أو حرفاً أو حذفاً) وليس حكاية نحو: من زيداً، ومن زيد؟ لقائل: رأيت زيداً، ومررت بزيد. أو اتباعاً كقراءة الحمد لله بكسر الدال، أو نقلاً كقراءة ورش ألم تعلم أن الله بفتح الميم، أو تخلصاً من سكونين نحو: من يشإ الله يضلله. فإن كل هذه الأمثلة لا تسمى بناء، فالبناء اللفظي هو: ما خالف حركة الإعراب، وحركة الحكاية، وحركة الاتباع، وحركة النقل،

وحركة التخلص من التقاء الساكنين.

السؤال الثامن: ما هو البناء المعنوي؟

الجواب: البناء المعنوي: هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً لغير عامل أو اعتلال، فالحاصل أن ما جيء به للبيان من الحركات أو غيرها أمر ملفوظ به، والتغير واللزوم معنيان من المعاني المعقولة فتناسبت التفرقة بين اللفظي والمعنوي - أفاده الصبان ١/ ٥٠.

السؤال التاسع: إذا قلنا مثلاً لفظة زيد ولم نسند إليها شيئاً فما إعرابها وهل هي معرَّبة أو مبنية؟ بيّن ما تقول؟

الجواب: كلمة زيد على تقدير إعرابها إما أن تكون مبتدأ حذف خبره، أو تكون خبراً لمبتدأ محذوف. مثال الأول: زيد في الدار، ومثال الثاني: ذاك زيد إما كون هذه الكلمة معربة، أو مبنية، فهذا محل خلاف بين علماء النحو، فقال بعض النحاة: إن الأسماء قبل التركيب موقوفة، لا هي معربة ولا هي مبنية، وهو مذهب ابن الحاجب، وقيل إنها معربة وهو مذهب الزمخشري نظراً لمجرد صلاحية استحقاق الإعراب بعد التركيب، وهو ظاهر كلام عبد القاهر، وقيل مبنية للشبه الإهمالي، وهو مذهب ابن مالك وابن هشام، ولعل مذهب ابن مالك وابن هشام أولى، والله أعلم.

السؤال العاشر: للمفرد معان مختلفة في أبواب النحو فبيّن تلك المعاني وأبوابها؟

الجواب: يطلق المفرد على مقابل المثنى والجمع بأنواعه وهذا مذكور في باب الإعراب في علاماته حيث ذكر فيها أن الاسم المفرد يرفع بالضمة، ويجر بالكسرة، وينصب بالفتحة، ثم ذكر المفرد في باب لا النافية للجنس والمراد به ما ليس مضافاً نحو لا صاحب بر ممقوت، ولا شبيهاً بالمضاف نحو لا طالعاً جبلاً ظاهر، فيدخل في المفرد هنا المثنى والجمع نحو لا رجلين، ولا رجال، ولا مسلمات، ولا مسلمين، وكذلك العدد المركب نحو لا خمسة عشر عندنا. كما يشتمل المفرد الحقيقي كلا حول ولا قوة، لا رجل في الدار وهكذا.

قال ابن مالك في باب لا النافية للجنس:

وركب المفرد فاتحا كلا حول ولا قوة والثاني اجعلا

وهذا يشمل المفرد المعرف نحو يا زيد، والنكرة المقصودة نحو قولك يا رجل أقبل تريد رجلاً بعينه ويشمل ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع نحو: يا معد يكرب ويا زيدان ويا زيدون، ويا هندان، ويا رجلان، ويا مسلمون.
كل هذه الأمثلة تدخل في المفرد هنا تبنى على ما ترفع به،

فيا زيدان مبني على الألف، ويا زيدون مبني على الواو وهكذا.

السؤال الحادي عشر: ما هي المواضع التي يستتر فيها الفاعل وجوباً؟

الجواب: المواضع التي يستتر فيها الفاعل وجوباً: هي فاعل الفعل المرفوع بأمر الواحد المخاطب كافعل يا زيد، واكتب يا عمر، وكذلك الفاعل المرفوع بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل أوافق على هذه الخطة أو فاعل الفعل المبدوء بنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل نغتبط، ونستعد، ونحتطب، وكذلك الفاعل المرفوع بالمضارع المبدوء بتاء المخاطب نحو: إذ تشكر، هذه أربعة مواضع الفاعل فيها ضمير مستتر وجوباً، قال ابن مالك في ألفيته:

ومن ضمير الرفع ما يستتر كافعل وافق نغتبط إذ تشكر

لكن ليس الحذف وجوباً محصوراً فيما ذكره في البيت، وقد ذكره في مواضع من الألفية متفرقة منها فاعل خلا، وفاعل عدا، وفاعل لا يكون في الاستثناء نحو: قاموا خلا زيداً وما عدا عمراً ولا يكون بكراً؛ ومنها الفاعل المرفوع بأفعل التعجب نحو: ما أحسن الزيدين؛ ومنها المرفوع باسم الفاعل الدال على الحال أو الإستقبال أو الأمر كنزال، ومه، وأف، واوه احترازاً من الدال على المضي فإن مرفوعه جائز الاستتار وزاد بعضهم الفاعل في نحو: زيد قام قالوا:

الاستتار هنا واجب إذ لا يقال: قام هو على الفاعلية، والمصدر النائب عن فعله في الأمر نحو: فضرب الرقاب.

السؤال الثاني عشر: ما هي المواضع التي يستتر فيها الفاعل جوازاً؟

الجواب: المواضع التي يستتر فيها الفاعل جوازاً هي ما إذا كان مرفوعاً بفعل الغائب نحو: زيد يقوم، أي هو، فهذا الضمير جائز الاستتار لأنه يحل محله الظاهر، فتقول زيد يقوم أبوه، وكذلك إذا أسند الفعل إلى غائبه نحو: هند تقوم فإنه يصح أن يحل الظاهر محله فتقول هند تقوم أمها وكذلك ما كان في معنى الفعل من الصفات المحضة وخرج بالمحضة الصفات التي غلبت عليها الاسمية كالأبطح، فلا ضمير فيها أصلاً لدلالتها على مجرد الذات وبقي من مواضع جواز الاستتار اسم الفعل الماضي كهيهات العقيق، هيهات أفاده الخضري في حاشيته على ابن عقيل.

السؤال الثالث عشر: ما معنى الاستتار حوازاً ووجوباً؟

الجواب: معنى استتار الفاعل وجوباً أنه لا يخلفه

الاسم الظاهر ولا ضمير منفصل، ومعنى كونه جائز الاستتار أنه يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل.

السؤال الرابع عشر: أعرب قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١].

الجواب: سواء رفع بالابتداء فهو اسم مصدر بمعنى اسم الفاعل أي مستو عليهم وقوله أجزعنا أم صبرنا جملة في موضع الفاعل وسدت هذه الجملة مسد الخبر والتقدير يستوي عندهم الجزع والصبر، ويجوز أن تكون هذه الجملة في موضع رفع بالابتداء وسواء خبر مقدم.

السؤال الخامس عشر: أعرب قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩].

الجواب: قرىء هذا يوم برفع يوم ، وقرىء يوم بفتح الميم، فعلى قراءة الرفع هذا مبتدأ، ويوم خبره، والظرف معرب لأنه مضاف إلى معرب فبقي على حقه من الإعراب، ولم يجز البصريون حينئذ غير الإعراب وتكلموا في قراءة نافع بالنصب مع كونها قراءة متواترة وليس من حقهم ذلك، أما قراءة النصب ففيها وجهان: أحدهما أن يوم مفعول به لقال أي قال الله هذا القول في يوم ينفع الصادقين صدقهم، وذهب الكوفيون إلى أن يوم في موضع رفع خبر المبتدأ: هذا ولكنه

بنى على الفتح لإضافته إلى الفعل إذ عندهم يجوز بناؤه وإن أضيف إلى معرب ووافقهم ابن مالك فإنه اختار البناء مع جواز الإعراب وصدقهم فاعل ينفع والصادقين مفعول به مقدم على الفاعل، وجملة المبتدأ والخبر على قراءة الجمهور في محل نصب بالقول وجملة ينفع الصادقين صدقهم في محل جر بالإضافة، وعلى قراءة نافع فجملة ينفع في محل خفض بالإضافة وفيها قراءات شاذة لا داعي لذكر إعرابها وقد أوضح ابن مالك هذه المذاهب في بيتين من ألفيته في باب الإضافة فقال:

وابن أو أعرب ما كإذ قد أجريا　　　واختر بنا متلو فعل بنيا
وقبل فعل معرب أو مبتدأ　　　اعرب ومكن بنى فلن يفندا

السؤال السادس عشر: أعرب قول النعمان بن المنذر: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه؟

الجواب: تسمع بالمعيدي: بنصب تسمع عند الكثير، على أن الفعل منصوب بأن مضمرة شذوذاً، وله نظائر وردت عن العرب وحملها النحاة على الشذوذ وقالوا: إنها لا يقاس عليها ويقتصر فيها على السماع، صرح بذلك ابن مالك في شرحه للكافية وقال: في التسهيل وفي القياس عليه خلاف. وأجاز الكوفيون القياس على ما سمع من ذلك، ومن المسموع غير المثل المذكور: خذ اللص قبل أن يأخذك،

ومره يحفرها، والقراءة الشاذة قل أفغير الله تأمرون أعبُدَ بنصبِ أعبدَ أي أن أعبُدَ وهكذا، ثم إن تسمع في تأويل مصدر مع أن المقدرة مرفوع بالابتداء أي سماعك بالمعيدي وخبره خير من رؤيتك له ففي قوله من أن تراه مصدر مقدر أيضاً تقديره خير من رؤيتك له إذ المصادر منها ما هو صريح ومنها ما هو مؤوَّل. وقد ذكر ابن مالك هذه المسألة في إعراب الفعل في آخر كلامه على نواصب الفعل فقال:

وشذ حذف أن ونصب في سوى ... ما مر فا قبل منه ما عدل روى

وقوله ما مر يعني المسائل العشر التي تقدم النصب فيها مع حذف أن إما جوازاً وإما وجوباً، فالجواز في خمسة: لام كي، والعطف على الاسم الخالص بالواو، أو الفاء، أو ثم، أو أو، ويجب بعد لام الجحود وحتى وأو بمعناها وفاء الجواب وواو المعية إلخ....

السؤال السابع عشر: أعرب قول الشاعر:

حنت نوار ولات هنا حنت ... وبدا الذي كانت نوار أجنت

الجواب: المقصود من السؤال إعراب ولات هنا حنت، لأن باقي البيت إعرابه واضح، والجواب: أن للنحويين في إعراب لات الواقع بعدها هنا مذهبين أحدهما: أن لات مهملة لا اسم لها ولا خبر، وهنا في موضع نصب

على الظرفية لأنه إشارة إلى المكان، وحنت مع أن مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء، والتقدير حنت نوار ولات هنالك حنين، هذا ما وجه به الفارسي البيت.

المذهب الثاني: أن هنا اسم لات، وحنت خبرها على حذف مضاف، والتقدير: وليس الوقت وقت حنين، وهذا الوجه ضعيف لأن فيه إخراج هنا عن الظرفية وهي من الظروف التي لا تتصرف وفيه أيضاً إعمال لات في معرفة وإنما تعمل في النكرات وفيه أيضاً الجمع بين معمولي لات وذلك خلاف الأصل، والله أعلم.

السؤال الثامن عشر: ما الفرق بين الضمير المنفصل وضمير الفصل؟

الجواب: ضمير الفصل هو اللفظ الوارد على صورة الضمير المنفصل ويسمى ضمير الفصل عند البصريين، ويسمى عند الكوفيين عماداً ويتوسط بين المبتدأ وخبره، أو ناسخ من نواسخه بشرط تأخر الخبر وكونه معرفاً أو كمعرف نحو مثل مضاف وأفعل التفضيل، ولا بد من مطابقته ما قبله في الإفراد والتذكير والحضور والغيبة، وغير ذلك نحو زيد هو الكريم، وكنت أنا الخبير وإنه هو الرحيم وظننته هو الظريف وأجاز بعضهم وقوعه قبل الحال، وجعلوا من ذلك قراءة بعضهم وهي شاذة، بناتي هن أطهر لكم بنصب أطهَرَ على، أنها

حال، وهكذا وجهها ابن جنى على أنها حال، وأجاز قوم وقوع ضمير الفصل بين نكرتين نحو: حسبت خيراً من زيد هو خيراً من عمرو ذكره سيبويه عن بعض المتقدمين، وأنكره إنكاراً شديداً أما الضمير المنفصل فهو الاسم المرفوع أو المنصوب الذي لا يتصل بشيء بل هو مستقل بنفسه والمرفوع منه اثنا عشر، وكذلك المنصوب اثنا عشر أيضاً هو قسمان مرفوع نحو: أنا للمتكلم، ونحن للمتكلمين، وأنتَ للمخاطب وأنتِ للمخاطبة، وأنتما للمخاطبَّين، وأنتم للمخاطِبين، وهو للغائب، وهي للغائبة، هما للغائبين، وهم للغائبين، وهن للغائبات. أما القسم الثاني الذي لا يقع إلا منصوباً فهو أيضاً اثنا عشر نحو: إياي، وإيانا، وإياكَ، وإياكِ، وإياكما، وإياكم، وإياكن وللغائب نحو: إياه، وإياها، وإياهما، إياهم، إياهن، وقد أشبع الكلام على ضمير الفصل المختار بن بونا في احمراره، وكذلك محمد بن مالك في الكافية، وشرحها، أما في الألفية فلم يتكلم عليه ، فهو من زيادات الكافية على الخلاصة أعني ضمير الفصل.

السؤال التاسع عشر: ما إعراب ضمير الفصل؟

الجواب: اختلف في هذا الضمير المسمى فصلاً هل له موضع من الإعراب أو لا محل له من الإعراب - فمذهب

البصريين ومن تبعهم وهو الكثير: على أنه لا موضع له من الإعراب، لأن الغرض منه الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبراً لا صفة، فاشتد شبهه بالحرف إذ لم يؤت به إلا لمعنى في غيره، فلم يحتج إلى موضع من الإعراب، وإذا لم يكن له موضع من الإعراب فالحكم عليه بالحرفية أولى من الحكم بالإسمية، كما فعل بكاف ذلك ونحوه؛ والكوفيون يرون أن له موضعاً من الإعراب، فله عند الكسائي ما لما بعده من الإعراب، وله عند الفراء ما لما قبله، وبعضهم أي النحاة يجعله مبتدأ، وما بعده مرفوع على الخبرية، وجعلوا منه القراءة الشاذة ـ تجدوه عند الله هو خير بالرفع، وعلى مذهب الكوفيين فهو اسم لا حرف.

وإنما سمي فصلاً عند البصريين لأنه يفصل به بين المبتدأ والخبر وبينه وبين التابع، وسمي عماداً عند الكوفيين لأنه يعتمد عليه في الفائدة ويسمونه دعامة لأنه يدعم به الكلام أي يقوي ويؤكد، ومن هنا اختلف فيه هل هو اسم صار حرفاً لدلالته على معنى في غيره كالكاف في ذلك، أو هو اسم مضمر لدلالته على المسمى خلاف. والله تعالى أعلم.

السؤال العشرون: أين التراكيب التي يخبر فيها بالخبر المعرف عن المبتدأ المنكر؟

الجواب: هذا التركيب ليس بكثير ولم أقف على من

بوّب له باباً مستقلاً ومع ذلك فإنه يوجد وذلك فيما إذا كان الوصف والاسم الذي بعده متطابقان في الإفراد نحو: أقائم زيد، وما ذاهبة هند ، فإنه حينئذ يجوز أن يكون الوصف الذي هو نكرة في المثال مبتدأ، وزيد وهند خبران وهما معرفة كما لا يخفى، ويجوز أن يكون الوصف خبراً مقدماً، والمعرفة بعده مبتدأ مؤخراً، ولا شاهد فيه، بخلاف المسألة الأولى، وكذلك قول الشاعر:

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا   مقالة لهبى إذا الطير مرت

فخبير نكرة، وبنو لهب معرفة، أخبرت عن هذه النكرة وسوغ الابتداء بها عملها فيما بعدها، ومن ذلك فاعل الوصف الذي سد مسد الخبر وهذا كثير، ومنه قول الشاعر:

أقاطن قوم سلمى أو نووا ظعنا   إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

وقول الآخر:

أمنجز أنتم وعدا وثقت به   أم اقتفيتم جميعاً نهج عرقوب

وقس على هذا ما أشبهه من كل وصف اعتمد على استفهام أو شبهه ورفع مستغنى به.

وقال المختار بن بونا في طرته في باب المبتدأ: وقد أخبر سيبويه بالمعرفة عن النكرة في نحو: كم مالك؟ هـ ص٦٧ ولا شك أن مثله كم عبيدك، وكم تلاميذك؟ والله أعلم.

السؤال الواحد والعشرون: ما هي المواضع التي يجب فيها حذف الخبر؟

الجواب: يجب حذف الخبر في أربعة مواضع:

الموضع الأول بعد لولا الامتناعية إن كان الإخبار بكون غير مقيد نحو: لولا زيد لأكرمتك، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥]، أي ولولا دفع الله الناس موجود، حذف موجود للعلم به وسد جوابها مسده.

الموضع الثاني إذا كان المبتدأ صريحاً في القسم وجب حذف خبره كقوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الحجر: ٧٢]، تقدير الكلام لعمرك قسمي لأفعلن.

الموضع الثالث حذفه بعد الواو التي بمعنى مع ولا تحتمل غير ذلك، كقولهم كل رجل وضيعته وكل صانع وما صنع، تقدير الكلام كل رجل وضيعته مقترنان أو معلومان.
أما إذا كانت الواو لا تعين معنى مع فإن حذف الخبر غير لازم وإنما هو جائز كقولك زيد وعمرو كالأخوين، وكذلك إذا كان المبتدأ غير نص في القسم، فإن الحذف أيضاً غير لازم، كقولك: عهد الله لأفعلن، إذ يحتمل غير اليمين لاستعماله في غيره كقولهم: عهد الله يجب الوفاء به،

ويحتمل اليمين فيكون التقدير عهد الله علي.

الموضع الرابع أن يكون المبتدأ مصدراً وبعده حال سدت مسد الخبر وهي لا تصلح أن تكون خبراً فيحذف الخبر وجوباً لسد الحال مسده وذلك نحو ضربي العبد مسيئاً، فضربي مصدر مبتدأ، والعبد مفعوله، ومسيئاً حال سدت مسد الخبر، والخبر محذوف وجوباً والتقدير ضربي العبد إذ كان مسيئاً إذا أردت الإستقبال وإن أردت المضي فالتقدير ضربي العبد إذ كان مسيئاً، فمسيئاً حال من الضمير المستتر في كان المفسر بالعبد، وإذ كان أو إذ كان ظرف زمان ولا بد أن يكون الخبر المحذوف مقدراً قبل الحال التي سدت مسده، أما الحال التي تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ المذكور فإن الخبر لا يتعين حذفه معها نحو ما حكاه الأخفش من قولهم: زيد قائماً، فزيد مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير زيد ثبت قائماً، وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً فتقول زيد قائم فلا يكون الخبر واجب الحذف بخلاف ما تقدم لأن الضرب لا يوصف بأنه مسيء، والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر.

نحو أتم تبييني الحق منوطاً بالحكم ففيه التقدير السابق وقد أوضح ابن مالك في ألفيته هذه الأحكام بقوله:

وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم وفي نص يمين ذا اشتهر

وبعد واو عينت معهم ومع كمثل كل صانع وما صنع
وقبل حال لا يكون خبرا عن الذي خبره قد أضمرا
كضربي العبد مسيئاً وأتم تبيينتي الحق منوطا بالحكم

ويلاحظ أنه قال في الألفية: وبعد لولا غالباً حذف الخبر، وقال في الكافية وبعد لولا التزموا حذف الخبر، فعبّر في الألفية بالغالب، وفي الكافية عبّر بلزوم ذلك، وهنا بحث عريض في الخبر يكون مقيداً أو يكون غير مقيد، تركت ذكره لحصول الغرض بما ذكرت.

السؤال الثاني والعشرون: ما هي التراكيب التي يجب فيها حذف المبتدأ؟

الجواب: المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ أربعة أيضاً:

الأول: النعت المقطوع إلى الرفع في مدح، نحو: مررت بزيد الكريم، أو ذم نحو: مررت بزيد اللئيم، أو ترحم نحو: مررت بزيد المسكين، فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجوباً، والتقدير هو الكريم هو اللئيم هو المسكين.

الثاني: أن يكون الخبر مخصوص، نِعم أو بِئس، نحو: نِعم الرجل زيد، وبِئس الرجل عمرو، فزيد وعمرو خبران لمبتدأ محذوف وجوباً،والتقدير هو زيد، أي

الممدوح زيد وهو عمرو، أي المذموم عمرو.

الثالث: ما حكاه الفارسي من قولهم في ذمتي لأفعلن، ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف وجوباً والتقدير في ذمتي يمين لأفعلن كذا.

الرابع: أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل، نحو: صبر جميل. التقدير صبري صبر جميل، فصبري مبتدأ، وصبر جميل خبره حذف المبتدأ الذي هو صبري وجوباً ومنه قول الراجز:

شكا إلي جملي طول السرى صبر جميل فكلانا مبتلى

أسئلة الصرف

السؤال الأول: بيّن لنا حد الصرف؟

الجواب: التصريف لغة: مصدر صرف أي قلب من حال إلى حال ويطلق على التغيير ومنه تصريف الرياح أي تغيرها من حال إلى حال.

وفي الإصطلاح: هو العلم بأحكام بنية الكلمة كما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك ويطلق على شيئين أحدهما تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول. والثاني: تغيير الكلمة لغير معنى طارىء عليها، ولكن لغرض آخر وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام.

السؤال الثاني: بيّن لنا ما يدخله الصرف من الألفاظ؟

الجواب: لا يتعلق التصريف إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة إما لحوق التصغير بذا والذي والحذف في سوف، والحذف في لعل فشاذ يوقف عند ما سمع منه.

السؤال الثالث: بيّن لنا ما لا يدخله الصرف من الألفاظ؟

الجواب: الذي لا يتعلق به الصرف من الألفاظ هو الحروف عامة وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف والمراد بشبه الحروف الأسماء المبنية نحو: كم، ومن، وما ـ والأفعال الجامدة كعسى، وليس، ونعم، وبيس.

السؤال الرابع: ما هو الصحيح من الأفعال؟

الجواب: الصحيح من الأفعال هو الذي سلمت أصول حروفه وهي الفاء والعين واللام من حروف العلة وهي الألف والواو والياء ومن الهمزة والتضعيف نحو: نصر، وضرب، وشكر، ودحرج، وانطلق، واستكبر.

السؤال الخامس: ما هو المعتل من الأفعال؟

الجواب: المعتل من الأفعال هو ما كان أحد أصوله التي هي الفاء والعين واللام حرفاً من حروف العلة أو كان مضاعفاً أو مهموزاً وهو ستة أقسام:

أولاً: ما كانت فاؤه حرف علة نحو: وعد، وزن، يسر، ويسمى مثالاً لمماثلته الصحيح في تحمل الحركات.

ثانياً: ما كانت عينه حرف علة بأن كانت واواً أو ياء نحو: قال، وباع، وكال، ومال.

ثالثاً: ما كانت لامه حرف علة، بأن كانت واواً أو ياء، نحو: غزا، وسما، ودعا، ورمى، وقضى، ويسمى ناقصاً.

رابعاً: ما كانت عينه ولامه حرفي علة وهو قسمان:

- الأول: ما كان حرفا العلة فيه متواليين، نحو: طوى، وثوى، ولوى، ويسمى اللفيف المقرون.

- الثاني: ما كان حرفا العلة فيه مفصولاً بينهما بحرف صحيح نحو: وقى، ودى، ونى، وعى، ويسمى اللفيف المفروق.

خامساً: المضعف: وهو الذي تكون عينه ولامه من جنس واحد نحو مد أصله مدد سكنت الدال الأولى، وأدغمت في الثانية، وكذلك رد، وصد، وند، وعد.

سادساً: الفعل المهموز وهو الذي يكون أحد حروفه الأصلية همزة بأن كانت فاء نحو: أخذ، أكل أو عيناً، نحو: سأل أو لاماً نحو: قرأ وذرأ.

السؤال السادس: ما هي الأفعال المختلف في صحتها وإعلالها؟

الجواب: الأفعال المختلف فيها هي الفعل المهموز نحو: أخذ، سأل، قرأ، والفعل الذي يكون أحد حروفه

الأصلية هاء، نحو: كره، فقه، سهل، هرب، لأن الفارسي ومكي بن أبي طالب زادا الهمزة على حروف العلة الثلاثة، وبعضهم قال: هي حرف شبيه بحروف العلة، فأعطيت حكمها وزاد بعضهم الهاء لأنها قد تنقلب همزة قال المختار بن بونا في الطرة:

واللين وايٌ وادعها المعتلة والهمز زاد نفر أجله

وقال في الشرح وزاد بعضهم الهاء لأنها قد تنقلب همزة، وقال ابن مالك في التُسهيل والمعتلة هن (أي حروف العلة والهمزة لأن الإعلال والإنقلاب يكون فيها وزاد بعضهم الهاء... إلخ.

فمن هنا نشأ الخلاف في المهموز هل هو صحيح أو معتل؟ وهذا السؤال في غاية الدقة والخفاء.

السؤال السابع: ما معنى الإعتلال؟

الجواب: الإعتلال لغة: الضعف، ومنه اشتق اعتلال الأفعال والأسماء إذا كان أحد حروفها الأصلية حرفاً من حروف المد، وسميت حروف علة لضعفها عن غيرها من الحروف لأن بعضها لا يقبل الحركة أصلاً كالألف وبعضها تثقل عليه كالواو والياء في بعض الأحيان كيدعو ويسمو وهذا يرمى ويقضى.

السؤال الثامن: ما معنى الإعلال؟

الجواب: الإعلال هو ما يطرأ على الكلمة من تغيرات، كحذف بعض الحروف من الكلمة، أو إبدال حرف بحرف أو قلبه، فالقلب مثل قلب الواو ألفاً من قال أصله قول، وقلب الياء ألفاً من باع أصله بيع، قلبت الياء ألفاً لتحركها وفتح ما قبلها أما الإبدال فنحو اتعد أصله اوتعد أبدلت الواو التي هي فاء الفعل تاء وأدغمت في تاء الافتعال، وكإبدال الواو والياء همزة إذا تطرفت إحداهما بعد ألف زائدة كسماء أصله سماو، وكبناء أصله بناى، وكذلك قائل وبائع أصلهما قاول وبايع، أبدلت الواو في الأولى همزة والياء في الثاني همزة أيضاً، ونحو هذا كثير، والفرق بين الإبدال والقلب أن القلب تصيير الشيء على نقيض ما كان عليه من غير إزالة ولا تنحية، والإبدال وضع الشيء مكان غيره على تقدير إزالة الأول وتنحيته، وبذلك جعلوا مثل قال وباع قلبا لأن حروف العلة يقارب بعضها بعضاً لأنها من جنس واحد، فسهل تقدير انقلاب بعضها إلى بعض، بخلاف مثل اتعد فهو إبدال لتباين حروف الصحة من حروف العلة وهكذا. أفاده ابن عصفور الإشبيلي في كتابه الممتع على التصريف ١/ ٣٢، أما الحذف فنحو: مضارع وعد يعد، وزن يزن، فإن القياس يوعِد ويزِن ولكن الواو هنا حذفت لوقوعها بين عدوتيها وهما الكسرة

والياء، وكحذف الهمزة من مضارع أكرم فإن القياس أن يقال يُؤكُرِمَ كما يقال يدحرج لكنهم حذفوا الهمزة من فعل المتكلم استثقالاً لاجتماع همزتين ثم حملوا على ذلك يكرم، ونكرم، وتكرم، ومكرِم، ومكرَم، وسمع النطق بها قليلاً في قول القائل:

فـإنــه أهــل لأيـؤكــرمــا   وتارة يجتمع الإعلال والإعتلال

فيخشى ويرضى مثلاً فعلان معتلان لوجود حرف العلة فيهما ومعلان لقلب الياء ألفاً، أما يسمو ويدعو فإنهما فعلان معتلان فقط غير معلين.

السؤال التاسع: ما هو اللفيف من الأفعال مثل له؟

الجواب: اللفيف من الأفعال: هو ما وجد فيه حرفان من حروف العلة، فإذا تواليا سمي لفيفاً مقروناً، وإن فصل بينهما بحرف صحيح سمي لفيفاً مفروقاً، مثال الأول: طوى، ولوى، وهوى، ونوى، وعوى. ومثال الثاني: وقى، ووغى، وودى، وونى، ووشى.

السؤال العاشر: مثل للأجوف من الأفعال؟

الجواب: المراد بالأجوف من الأفعال هو ما كانت عينه حرف علة بأن كانت واواً أو ياءً نحو: قال أصله قول، وباع أصله بيع، وجاء أصله جيأ، وخاف أصله خوف تحركت

الواو والياء في الأمثلة السابقة بعد فتح فقلبت ألفاً، وسمي أجوف لخلو وسطه من الحروف الصحيحة.

السؤال الحادي عشر: مثل للناقص من الأفعال؟

الجواب: الناقص من الأفعال هو ما كانت لامه حرف علة بأن كانت واواً أو ياء نحو: سما، ودعا، ورنا، وقضى، ورمى، وسعى، وسمي ناقصاً لنقصانه بحذف آخره في بعض التصاريف كقولك، غزت، ورمت، وسعت، ودنت، ودعت.

السؤال الثاني عشر: مثل للفعل المثال؟

الجواب: الفعل المثال هو ما كانت فاؤه حرف علة نحو: وعد، ويسر، ووزن، ووهب، وورث، ووضع، ووقع. وسمي مثالاً لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه ولأنه يماثله أيضاً في تحمل حركات الإعراب.

السؤال الثالث عشر: بين لنا اسم المصدر وأنواعه؟

الجواب: اسم المصدر هو: ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله فخرج نحو قتال فإنه خلا من ألف قاتل لفظاً لا تقديراً لأنه نطق به في بعض الأحيان فقالوا قاتل قيتالاً، وضارب ضيراباً، إلا أن الألف قلبت ياء لانكسار ما

قبلها، وخرج نحو عدة فإنه خلا من واو وعد لفظاً وتقديراً، ولكن عوض منها التاء وكذلك القول في زنة، فقتال وزنة وعدة مصادر لا أسماء مصادر، ومثال اسم المصدر الوضوء من قولك توضأت وضوءاً، والكلام من قولك تكلمت كلاماً، والعطاء من قولك أعطيت عطاء لخلوها لفظاً وتقديراً من بعض ما في فعلها إذ حق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو: توضأ توضأً، وتكلم تكلماً، أو بزيادة نحو: أكرم إكراماً، وأعلم إعلاماً.

وهو ثلاثة أنواع:

الأول: علم نحو يسار علم لليسر مقابل العسر، وفجار علم للفجور، وبرة علم للبر، وفعلهما أفجره أي صيره ذا فجور، وأبره أي صيره ذا بر، وأما جعل بعضهم الفعل فجر وبر فلا يخلو من كلام وانتقاد وهذا لا يعمل اتفاقاً.

الثاني: اسم المصدر المبدوء بميم مزيدة لغير مفاعلة، كالمضرب، والمحمدة، وهذا يعمل اتفاقاً كالمصدر ومنه قوله:

أظلوم إن مصابكم رجلاً أهدى السلام تحية ظلم

فمصابكم اسم مصدر ميمي أضيف إلى فاعله وعمل النصب في رجلاً.

الثالث: ما عدا ذلك من أسماء المصادر كالعطاء ومنه قول الشاعر:

أكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا

فعطائك اسم مصدر إذ فعله أعطى أضيف إلى فاعله وعمل النصب في المائة وقول الآخر:

بعشرتك الكرام تعد منهم فلا ترين لغيرهم ألوفا

فعشرتك اسم مصدر لأن فعله عاشر، فالعشرة هنا بمعنى المعاشرة وأضيف أيضاً إلى فاعله ونصب المفعول وهو الكرام ونحو ذلك. مما هو كثير في كلام العرب، ومع هذا نص النحاة على أن إعمال اسم المصدر قليل، وقال الصيمري إن إعماله شاذ، وأشار ابن مالك إلى ذلك أي إلى قلة إعماله. بتنكير عمل في قوله في الألفية: ولاسم مصدر عمل.

السؤال الرابع عشر: بيّن لنا ما يقاس فيه فتح العين في المفعل؟

الجواب: يقاس فتح العين في المفعل في ثلاثة مواضع:

الأول: ما بنى من المفعل من الفعل الثلاثي الذي لا يكون مضارعه يفعل بكسر العين بل يفعل بضمها أو يفعل

بفتحها يصاغ المفعل بفتح العين مما ذكر للدلالة على المصدر أو الظرف الذي فعل فيه ذلك الفعل من مكان أو زمان وذلك نحو: دخل يدخل مدخلاً، وخرج يخرج مخرجاً، وكرم يكرم مكرماً، وذهب يذهب مذهباً، وشرب يشرب مشرباً، أما إذا كان الفعل المصوغ منه المفعل مضارعه يفعل بكسر العين فإن قياسه كسر العين من المفعل كضرب يضرب مضرباً، ووعد يعد موعداً، ورمى يرمي مرمى، إلا أن رمى ملحق يما تفتح فيه عين المفعل.

الموضع الثاني: الذي تفتح فيه عين مفعل هو ما إذا صيغ من فعل معتل اللام فإنه تفتح عينه مطلقاً ولو كان مضارعه على وزن يفعل بكسر العين كرمى يرمي مرمى، وولى يلي مولى، تقول في المصدر رميت مرمى زيد أي كرميه، وهي في الظرف كذلك أي في مكان رميه أو زمانه.

الموضع الثالث: هو ما كان المفعل فيه مصوغاً من ثلاثي مضارعه يفعل بكسر العين سوى ما مضى من معتل اللام كرمي فإن المفعل فيه مفتوح مطلقاً أو ما كان فاؤه واواً غير معتل اللام كما سبق. وهذا الموضع الأخير ينقاس فيه فتح العين في المفعل في المصادر وذلك نحو ضرب يضرب مضرباً بالفتح في المصدر وجلس يجلس مجلساً بالفتح أيضاً جلوساً، وفر يفر مفراً أي فراراً أما في اسم

الزمان والمكان فإن ما ذكر مكسور العين جميعاً، وهناك مواضع وردت على الوجهين جاء فيها القياس والشذوذ كالمظلمة من ظلم يظلم مظلمة في المصدر ورد بالفتح على القياس وبالكسر شذوذاً من ذلك المطلع ورد بالوجهين والقياس فتح مصدره وما كان من هذا قياساً دخل في الأوجه الثلاثة التي ذكرت أولاً فلا داعي لتتبعه.

وإلى ما ذكر أشار ابن مالك في اللامية بقوله:

من ذى الثلاثة لا يفعل له أنت بمفـ — عل لمصدرا وما فيه قد عملا
كذاك معتل لام مطلقاً وإذ الـ — فا كان واواً بكسر مطلقاً حصلا
ولا يؤثر كون الواو فاء إذا — ما اعتل لام كمولى فارع صدق ولا
في غير ذا عينه افتح مصدراً وسوا — ه اكسر وشد الذي عن ذلك اعتزلا
مظلمة مطلع المجمع محمدة — مذمة منسك مضنة البخلا إلخ

السؤال الخامس عشر: بيّن لنا ما يقاس فيه كسر العين في المفعل؟

الجواب: ينقاس كسر العين في المفعل إذا كان الفعل الثلاثي المصوغ منه مكسور العين في المضارع وكانت فاؤه واواً وكان غير معتل اللام نحو: وعد يعد موعداً، وورث يرث مورثاً، تقول في الظرف هذا مجلس زيد بالكسر أي مكان جلوسه أو زمان جلوسه، كما تقول هذا مضرب زيد بالكسر أي مكان ضربه أو زمانه، وهذا مفر زيد بالكسر أي

مكان فراره أو زمانه.

السؤال السادس عشر: كم يحتمل المفعل من الأوجه في الثلاثي؟

الجواب: يحتمل المفعل من الثلاثي ثلاثة أوجه، اثنان منها كثيران وهما الفتح والكسر وتقدم الكلام عليهما، والثالث الضم وهو قليل، قال جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق، قال في بحرق الكبير..... فيحصل من ذلك بحسب ما ظفرت به أن الضم محفوظ في أحد عشر وزناً، سبعة منها مثلثة وهي الخمسة المذكورة في النظم، والمراد بالخمسة: المقدرة، والمشرقة، والمقبرة، والمأربة، والمهلك من قدر، وشرقت الشمس، وقبر الميت وهلك وأرب بمعنى صار أربيا، وكذلك الميسرة والمزرعة فهذه سبعة، ولفظ ورد فيه الفتح والضم دون الكسر وهو المزبلة كما في القاموس، وثلاثة ألفاظ انفردت بالضم وهي: المألك بمعنى الرسالة، والكرم والمكرم، والمعون بمعنى المعونة، والمكرم بمعنى فعل الكرم، ونقل عن سيبويه أنه قال: ليس في الكلام مفعل بالضم، ونقل عن ابن مالك في التسهيل أنه قال لم يجئء مفعل سوى مهلك إلا معون ومكرم ومألك وميسره في القراءة بالضم بحرق الكبير ٢١٢.

السؤال السابع عشر: كم يحتمل المفعل من الأوجه فيما زاد على الثلاثي؟

الجواب: يصاغ من غير الثلاثي رباعياً كان أو أكثر للدلالة على مصدره الميمي أو ظرفه اللذين صيغ لهما المفعل، والمفعل من الثلاثي على وزن المفعول من ذلك الفعل أعني الفعل الزائد على الثلاثي، فاسم المفعول منه والمصدر الميمي والظرف زماناً أو مكاناً على زنة واحدة نحو: أدخلته مدخلاً، وأخرجته مخرجاً، بضم الميم، وكذلك تقول هذا مدخل زيد ومخرجه أي مكان دخوله وزمانه ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِى مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِى مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠]، وتقول انطلق منطلقاً أي انطلاقاً، لأن اسم المفعول من أدخل مدخل، ومن انطلق منطلق، ومن أخرج مخرج، ومن استخرج مستخرج، فكذلك المفعل سواء أكان مصدراً ميمياً أو ظرف زمان أو مكان يكون على زنته وعليه فلا يحتمل إلا وجهاً واحداً وهو ضم أوله وفتح ما قبل آخره والله تعالى أعلم، وقد أشار ابن مالك إلى هذا في اللامية بقوله:

وكاسم مفعول غير ذي الثلاثة صغ ... منه لما مفعل أو مفعل جعلا

السؤال الثامن عشر: بيّن لنا ما يقاس فيه كسر العين من فعل المفتوح في المضارع؟

الجواب: يقاس كسر العين من فعل المفتوح في المضارع في أربعة أنواع:

الأول: ما إذا كانت فعل فائية الواو كوعد يعد، وزن يزن، وثب يثب، وجب يجب، ولج يلج، وهج الحر يهج، وأد الموأدة يئدها، ورد الماء يرده، وهو كثير.

الثاني: ما كانت لامه ياءً ، كرمى يرمي، وأتى يأتي، وبكى يبكي، وبنى البيت يبنيه، وثنى الحبل يثنيه عطفه، وثوى بالمكان يثوي أقام به، وجرى الماء يجري، وجزاه على عمله يجزيه، وقضى دينه يقضيه، وحكى القول يحكيه، ونحو ذلك مما هو كثير.

الثالث: ما كانت عينه ياء كباع يبيع، وجاء بيجيء، وفاء يفيء، رجع، وقاء يقيء، وخاب يخيب، ورابه الأمر يريبه، وشاب الرجل يشيب، وطاب الشيء يطيب، وغاب عنه يغيب، وعاث يعيث، أفسد وساح الماء يسيح ونحو ذلك.

الرابع: مضارع فعل المضعف اللازم نحو تبت يده تتب خسرت، ودب على الأرض يدب ورث الحبل يرث بلى، وضج يضج ضجيجاً، وصح جسمه يصح، وكد في عمله يكد باشره بشدة، وند البعير يند شرد، وفر يفر هرب، وأط القتب يئط صوت من ثقل الحمل ونحو ذلك مما هو كثير.

السؤال التاسع عشر: بيّن لنا ما يُقاس فيه فتح العين في المضارع؟

الجواب: يقاس فتح العين في المضارع في موضعين:

الأول: ما كان من فعل بفتح العين حلقى العين أو اللام في غير الدال على المفاخرة، وحروف الحلق ستة: الهاء، والهمزة، والعين، والحاء، والغين، والخاء، نحو: سأل يسأل، وبدأ يبدأ، وبرأ البرية يبرؤها خلقها، وبرأ المريض يبرأ، وجفأ السيل يجفأ قذف بالزبد، وخبأ الشيء يخبؤه، ودعب يدعب دعابة، ومزح يمزح، وذهب يذهب، وسحبه على وجهه يسحبه جره على وجه الأرض، وبحث عن الشيء يبحث، وبغته يبغته دخل عليه فجأة، وبعثه من نومه يبعثه، ولهث يلهث أخرج لسانه عطشاً أو إعياء، وصفعه يصفعه، وشدخ رأسه يشدخه كسرة ونسخه ينسخه أزاله، ونضحه ينضحه رشه، ونضخت العين فار ماؤها تنضخ، وثغر الإناء يثغره ثلمه، وجأر يجأر رفع صوته، وجهر بالقراءة ونحو ذلك مما هو كثير جداً.

الموضع الثاني: مضارع فعل بكسر العين نحو علم يعلم، وسمع يسمع وسواء كان لازماً أو متعدياً، مثال اللازم: برئت ذمته تبرأ، وخطئى يخطأ تعمد الذنب، وظمأ يظمأ، وتعب يتعب تعباً، وعجب يعجب عجباً وهو كثير. ومثال المتعدي: ركبه يركبه ركوباً، وشربه يشربه شراباً، وصحبه يصحبه صحبةً، وحمده يحمده حمداً، وقربه يقربه

قرباناً دنا منه، وشهد يشهد شهادة، ولبس الثوب لبساً، وخاف يخاف خوفاً أصله خوف قلبت الواو ألفاً لتحركها وفتح ما قبلها فصار خاف فاتصل به ضمير الرفع فصار خافت فالتقى ساكنان الألف والفاء الساكنة بسبب اتصال الضمير بالفعل فحذفت الألف فبقي اللفظ خفت فنقلت حركة الواو التي هي كسرة إلى الفاء فقيل خفت وهكذا وهذا النوع كثير جداً.

السؤال العشرون: ما يُقاس فيه ضم العين في المضارع؟

الجواب: يقاس ضم المضارع في مواضع.

الأول: مضارع فعل بضم العين ولم يشذ منه شيء ولا يكون إلا لازماً نحو أدب الرجل يأدب، وجنبت تجنب جناية، وصلب الشيء يصلب صلابة، وعزب الشيء يعزب أي خفي، وقرب يقرب قرباً، ونجب الرجل نجابة، وضخم الشيء ضخامة، وخبث الشيء يخبث فهو خبيث، وفصح الرجل فهو فصيح ونحو ذلك.

الثاني: المضاعف المعدى من فعل بفتح العين نحو سبه يسبه، ومد الحبل يمده، وصب الماء يصبه، وعبه يعبه شربه من غير مص وحتى الشيء يحته دلكه، وقت الحديث يقته نمه فهو قتات، ولت السويق يلته ونحو ذلك.

الموضع الثالث: ما عينه واو من فعل المفتوح العين مثاله باء يبوء بكذا رجع، وساءه يسوءه، وآب يؤب، وثاب يثوب، وتاب يتوب، وقال يقول، وذاب يذوب، ونحو ذلك.

الموضع الرابع: ما كان من فعل مفتوح العين وأوى اللام نحو: بدا يبدو بمعنى ظهر، وتلا يتلو، وجفاه يجفوه، وحدا الإبل يحدوها، وسما يسمو، ودعا يدعو، ونما ينمو، وزكا يزكو، وربا يربو، وسطا يسطو، ونحو ذلك.

الموضع الخامس: ما دل من فعل المفتوح العين على غلبة المفاخرة نحو: سابقني فسبقته فأنا أسبقه بالضم أي فخرته في السباق، والأصل سبقه يسبقه بالكسر هكذا.

إلا إذا وجد داعي لزوم انكسار العين من كون فائه واواً كوعد أو عينه أو لامه ياء كباع ورمى، فإن ذلك مانع من الضم فتقول وعدني فأنا أعده وهكذا كذلك إذا كان عين الفعل أو لامه حرف حلق فإن ذلك مانع من الضم عند الكسائي خلافاً للجمهور.

الموضع السادس: ما اشتهر فيه استعمال الضم من فعل المفتوح كنصر ينصر، ونظر ينظر، وقعد يقعد وحجبه يحجبه، وسلبه يسلبه، وخطب يخطب، ورسب في الماء يرسب غاص وغربت الشمس تغرب، وكتب يكتب، وهرب

يهرب، وخرج يخرج، ونحو ذلك مما هو كثير جداً.

هذا وكان الفراغ من هذه الأجوبة في الليلة الحادية والعشرين من ربيع الأول سنة ١٤١٧هـ، وقد بذلت جهدي في حل هذه الأسئلة، وأرجو أن أكون وفقت في ذلك. وما كان من ذلك صواباً فمن الله، وما كان خطأ فمن نفسي ومن الشيطان لعلمي بجهلي وعدم تأهلي لحل مثل هذه الأسئلة العلمية، وما حملني على بذل الجهد في حلها إلا الاستجابة لمن طلب مني ذلك، وأرجو من اطلع على خطأ أن يصوّبه بشرط أن يتأكد من حصول الخطأ ويكون أهلاً لذلك، ثم إني أوصي بتحرير هذه الأجوبة وطباعتها في كتاب صغير حيث إني أرى أنه إذا طبعت وصارت في أيدي طلبة العلم انتفع منها العالِم المنتهي وطالب العلم المبتدي.

والله أرجو أن يكون عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع بهذه المسائل العلمية التي لا لغز فيها بل مسائل علمية بحتة وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

كتبه/ محمد بن سيدي بن الحبيب الشنقيطي

الأستاذ بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

رحمه الله رحمة واسعة
واسكنه فسيح جناته